

إنشاء وإغلاق المخيمات



إن الهدف من إقامة المخيمات هو توفير المساعدات والحماية لمجتمعات النازحين. ويمثل إنجاز هذه الأهداف المهمة الملقاة على عاتق وكالة إدارة المخيم أثناء كل مرحلة من مراحل دورة حياة المخيم، والتي ليس أقلها مرحلتي إنشاء المخيم وإغلاقه. وتكون الأولوية هنا منعقدة على ضمان توافر المناخ الآمن والصحي الكفء لإدارة ودعم المشاركة وتوفير التمتع بالحقوق الإنسانية الأساسية.

تقام المخيمات بسبب الصراعات والكوارث الطبيعية، وقد يسبق إنشاءها التخطيط لها أو يحدث أن تنشأ من تلقاء نفسها وكيفما اتفق نتيجة الحاجة الملحة إليها. ويعتمد موقع المخيم وحجمه وتصميمه وقدرته على الصمود على طبيعة المتغيرات والظروف القائمة. وقد يكون لموقع المخيم أثره البالغ على مدى تمتع سكانه بالحماية والمساعدات، كما يؤثر كذلك على القرارات الخاصة بإغلاق المخيم والإخلاء التدريجي له فيما بعد. وفي الظروف المثالية، تشارك وكالة إدارة المخيم في انتقاء موقع المخيم، إلا أن الواقع يقول أن غالبية المخيمات تنشأ من تلقاء نفسها.

يتطلب إنشاء المخيمات وإغلاقها قدراً كبيراً من المعلومات المستقاة من الخبراء وغيرهم من المشاركين. ويشمل دور وكالة إدارة المخيم هنا ضمان مساهمة جميع أصحاب المصالح ومشاركتهم، مع ضرورة الاستفادة مما لدى مخططي المخيم والفرق الفنية والحكومات والسلطات والمجتمع المضيف من خبرات مفيدة في هذا الشأن.

ينبغي أن يأتي قرار إغلاق المخيم مرتبطاً بأوان تحقيق الحلول المستدامة كما يجب التخطيط له منذ اللحظة الأولى لبدء عمليات المخيم. وينبغي على وكالة إدارة المخيم ضمان الإدارة الفعالة لموقع المخيم بالإضافة إلى بيئته وأصوله.

تتسم الأوضاع التي تنشأ نتيجة لحوادث الصراعات والكوارث الطبيعية باستحالة التنبؤ بها، لذا فإن حاجة السكان للمخيم غالباً ما تتجاوز المدة المخطط لها في البداية. وينبغي أن يتم التحسب لجميع الاحتمالات المستقبلية والسيناريوهات المختلفة عند مرحلة إنشاء المخيم، بما في ذلك تحديد طرق التصرف إزاء نمو السكان والإصلاحات والتحديثات والموارد المستدامة.

! السؤال الذي يجب طرحه في جميع الحالات هو ما إذا كان المخيم هو خيار الاستيطان المؤقت الأكثر ملائمة بالنسبة للسكان النازحين من عدمه، حيث ينبغي أن تكون المخيمات هي الخيار الأخير الذي يتم اللجوء إليه بعد استنفاد جميع الحلول والخيارات الأخرى بسبب عدم جدواها أو عدم ملائمتها. وينطبق هذا بالأخص في حالة إذا ما تم طرد السكان من منازلهم ووسائل معيشتهم ولكن تمت المبالغة في وضعيتهم من النزوح بما لا داعي له رغم أنهم صاروا بمأمن من الخطر، سواء كان هذا الخطر كارثة طبيعية أو صراعاً مسلحاً. فإذا كانت هناك فئات ضمن السكان النازحين تقيم مع عائلات مضيقة أو استطاعت أن تستقر من تلقاء نفسها في المناطق الريفية، فعندها ينبغي مراعاة المنطق الذي يحكم قرار إنشاء مخيم لهؤلاء، وإلى أي مدى قد يكون فيها السعي لتدعيم هذه البدائل أكثر ملائمة عن الاتجاه بالتفكير إلى إنشاء مخيم. ومن المفترض في هذا الفصل أن وكالات القيادات القطاعية/العنقودية سوف تقوم، إلى جانب الهيئات الحكومية والسكان النازحين، ببحث الخيارات المتاحة، مع الأخذ في الاعتبار الحاجة لتحقيق الكفاءة في توفير السلع والخدمات، بالإضافة إلى التصدي للمخاوف الخاصة بالحماية والمخاطر الصحية والتآكل البيئي والآثار الاجتماعية والنفسية للمعيشة في المخيم.

◀◀ للإطلاع على شكل توضيحي لخيارات الملاجئ المؤقتة، انظر قسم الأدوات في نهاية هذا الفصل.

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تبصير وكالات إدارة المخيمات بأفضل الممارسات المنتهجة في مجال إنشاء المخيمات وإغلاقها، حيث يستعرض الفصل الأشياء المطلوبة لضمان إنشاء المخيمات بدون إغفال عدد من الجوانب المهمة مثل انتقاء الموقع وتصميمه وكذلك التخطيط بشكل مبكر لعمليات إغلاق المخيم لضمان حماية السكان وإدارة الموقع ومنشأته. وعليه فليس لنا أن نتوقع أن يعرض لنا هذا الفصل توصيفاً مملأ لكل جانب من الجوانب الفنية لإنشاء المخيم وإغلاقه، فكل فائدته هي التذكير ليس إلا، وذلك لمساعدة وكالات إدارة المخيمات على ضمان وضوح الرؤية فيما يتعلق بالجوانب المهمة وكذلك وضوح أدوارها ومسؤولياتها في هذا الشأن.

ولموقع المخيم وأسلوب تخطيطه تأثير في غاية الأهمية على صحة وحماية السكان النازحين وكرامة معيشتهم، بالإضافة إلى قدرتهم على إدارة الأنشطة اليومية وضمان المشاركة ومد أواصر العلاقات مع المجتمع المضيف.

ولا يقل أهمية عن اختيار الموقع الجغرافي للمخيم وتصميمه العام الأسلوب الذي ينشأ من خلاله المخيم وينمو ويتغير وأخيراً يغلُق أبوابه. وهذا أمر يحتاج قدراً كبيراً من المعلومات والمهارات الفنية والتي لا يمكن اكتسابها إلا من خلال الاجتماع مع أصحاب المصالح المهمين من الناحية المعلوماتية من أجل الاستفادة من معلوماتهم ومهاراتهم وآرائهم التنسيقية المفيدة في هذا الخصوص.

على الرغم من أن إنشاء المخيمات غالباً ما يقوم على أمل أن تكون هذه المخيمات مجرد حل مؤقت وقصير الأجل لمحنة السكان، إلا أن القائمين على التخطيط لها ينبغي عليهم مراعاة أي احتياجات طويلة الأمد في هذا التخطيط والتحسب لأي حوادث أو احتمالات غير متوقعة. ومع ضرورة أن يكون التطلع للحلول المستديمة هو الهدف النهائي من أي استجابات إنسانية، إلا أنه ينبغي مراعاة أن التخطيط قصير الأجل يمكن أن يؤثر سلباً على السكان النازحين والمجتمعات المضيقة على الأمد البعيد. فمثلاً عند انتقاء الموقع والتخطيط له، يكون من الهام جداً إجراء تقييم شامل لموارد المياه وحقوق الانتفاع بالأراضي وسوق العمالة والموارد الطبيعية لتغطية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع المضيف والسكان النازحين. إضافة إلى ذلك، فإن احتياجات السكان النازحين ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار فيما يتعلق بالخدمات والبنى التحتية والمنشآت المقامة للمخيم. فقد تحقق الخدمات والبنى التحتية - مثل المباني المدرسية والقاعات المجتمعية والطرق وكابلات الكهرباء أو الآبار - إفادة للمجتمعات المحلية بعد أن يكون السكان النازحين قد تعافوا من محنتهم وعادوا لأوطانهم. وينبغي تحديد آليات التسليم النهائية لمنشآت المخيم ومرافقه والاتفاق عليها مع أصحاب المصالح الرئيسيين منذ البداية. فكفاءة الممارسات في إدارة المخيمات تستوجب ألا يأتي التخطيط لإنشاء المخيم منفصلاً عن التخطيط لإغلاقه منذ البداية.

ولدى وكالة إدارة المخيم دور مهم لتلعبه في كل من إنشاء المخيم وإغلاقه. وبينما تضطلع الهيئات التابعة للحكومة المضيقة وكالات القيادات القطاعية/العنقودية بالمسؤولية عن المفاوضات رفيعة المستوى، فعلى وكالة إدارة المخيم دور مواز في ضمان الطبيعة الشمولية للجهود وعدم إغفالها لأي جانب وحسن التنسيق لها وحمايتها لحقوق السكان النازحين.

إنشاء المخيم

في الظروف المثالية، يتم اختيار موقع المخيم والتخطيط لإقامته قبل القيام بتوجيه حشود السكان النازحين إليه، بيد أن هذا نادراً ما يحدث، فالحاصل في معظم الحالات أن تجد وكالة القيادة القطاعية/العنقودية ووكالة إدارة المخيم وغيرها من الأطراف السكان وقد استقروا بالفعل في أحد المواقع ووطنوا أنفسهم على التعايش مع ما حولهم كيفما اتفق.

غالباً ما تُقام المخيمات المنشأة تلقائياً على المواقع رديئة المرافق بل وربما ذات الأوضاع الخطرة، أو تُقام إلى الجوار القريب من المناطق التي تشهد انعداماً للأمن، وغالباً ما يأتي الإذن باستخدام هذا الموقع المختار بصفة غير رسمية لذا فإنه يتطلب إعادة نظر. وعادة ما تعاني المخيمات التي ينشئها السكان من تلقاء أنفسهم من ازدحام السكان الكثيف بها وأحياناً ما تكون هائلة الحجم، وبما يتطلب عمليات مرحلية من التحديث لها لكي تلبى المعايير الدولية وأفضل الممارسات المحلية والدولية، بما في ذلك وضع حواجز منع انتشار الحرائق ووسائل تصريف قنوات المياه السطحية والبنى التحتية مثل المدارس ومراكز التوزيع وتجهيزات المياه ومناطق الاستجمام.

إعادة تنظيم المخيمات المنشأة تلقائياً

قد لا تكون مسألة إعادة تنظيم أو إعادة تغيير مواقع المخيمات المنشأة تلقائياً مسألة ملحة بنفس الدرجة التي يتطلبها التسليم الفوري للسلع والخدمات إلى السكان، وهذا أمر يعتمد بالطبع على طبيعة الظروف والأوضاع القائمة. فإذا تم التخطيط للموقع بعد أن تكون الحشود السكانية قد استقرت بالفعل في أحد المواقع، فحينها قد يبدي البعض اعتراضاً على الانتقال إما إلى موقع جديد أو إلى مكان آخر في نفس الموقع. ورغم أن المشهد برمته قد يبدو عبثياً نتيجة لتشتت توزيع السكان على رقعة كبيرة من الأرض، إلا أنه من المحتمل أن تكون هناك أسباب وجيهة قد لا تبدو ظاهرة لنا في البداية وراء استقرار البعض في أماكن معينة - فربما راعى هؤلاء تنظيم حشودهم وتجمعاتهم وفقاً لمسقط رأسهم أو أصولهم العرقية. ومن الأفضل بحث واكتشاف هذه الأسباب والعمل مع الأفراد المعنيين لإيجاد حل بدلاً من إجبار السكان على الانتقال وذلك طبقاً لخطة رئيسية شاملة. ويمكن تخفيف الكثافة السكانية العالية من خلال نقل بعض الملاجئ مع ترك ملاجئ أخرى في محلها، وبحيث يمكن للسكان إعادة التجمع مرة أخرى بما يلائم تنظيماهم وهيكلهم الثقافية. تتطلب إعادة الترحيل أو إعادة التنظيم أو التحديث المرحلي للمخيم الذي نشأ تلقائياً

إمكانيات وخبرات إضافية، ويجب أن يجري توفير هذه الإمكانيات والخبرات بالتوازي مع عمليات تسليم السلع والخدمات. ومن جهة أخرى، فإن إعادة التنظيم سوف تجعل من الإدارة أمراً أكثر يسراً وأكثر كفاءة وأمناً وكذلك أكثر قياماً على المشاركة. ويجب أن يتجه التفكير جدياً وبصفة عاجلة في نقل السكان إلى موقع آخر أو إعادة تنظيمهم في موقعهم الحالي إذا ما كان السكان الحاليون واقعين تحت خطر وشيك إما بسبب الموقع المستقرين فيه أو بسبب تعرض بعض الفئات أو أفراد معينين لمشاكل خاصة بالحماية نتيجة للشكل العشوائي الذي نشأ عليه المخيم.

وقد تنشأ الحاجة كذلك لإعادة تنظيم أحد المخيمات القائمة إما لاستقبال وفود جديدة من النازحين أو بسبب ضرورة نقل السكان من مواقعهم إذا كانت هناك تجمعات سكانية، على سبيل المثال، قد تعرضت للطرد من إحدى المراكز الجماعية أو عندما يتم تجهيز المخيمات القائمة أثناء طور الإخلاء التدريجي.

مسؤوليات الإنشاء المنوطة بإدارة المخيم

تتسع مسؤوليات وكالة إدارة المخيم لتتضمن مشاركتها في كل من أنشطة اختيار الموقع والتخطيط على نحو ما هو مفصل أدناه.

وتقع بصفة أساسية على عاتق السلطات الوطنية مسؤولية تحديد المواقع الملائمة لإنشاء المخيم أو المخيمات بها. وفي معظم السيناريوهات، تأخذ هذه السلطات بزمام المبادرة في التفاوض على تعويض أصحاب الأراضي ذات الملكية الخاصة عن أراضيهم من أجل إقامة المخيمات بها. وقد لا يبدي بعض المسؤولين إدراكاً أو اهتماماً لمعايير اختيار المواقع، والتي تحدد مدى الملائمة الهيكلية للموقع واعتبارات الأمن والسلامة أو المتطلبات الفنية الخاصة بالمياه وخدمات الصرف الصحي. كذلك فإن بعض المسؤولين قد تكون لهم مصالحهم السياسية أو المالية التي تدفعهم للتوصية بمواقع معينة للسكان النازحين. وعادة ما تقوم وكالات القيادة القطاعية/العنقودية بالتشاور مع السلطات بالشراكة مع أصحاب المصالح الرئيسيين الآخرين، ومن بينهم وكالة إدارة المخيم، والتي ينبغي أن تكون قادرة على توجيه النصح والتعقيب على التقييمات الفنية والدفاع عن احتياجات وحقوق سكان المخيم.

وسواء كان موقع المخيم قد تم إشغاله بالفعل من قبل السكان أم لا، فقد تعمد وكالة القيادة القطاعية/العنقودية إلى تشكيل لجنة لتطوير الموقع (SDC) تتضمن جميع أصحاب المصالح المعنيين. ورغم أن تشكيل الأعضاء في هذه اللجان قد يتفاوت من مخيم إلى آخر، إلا أن هناك عدداً من أصحاب المصالح ممن يتحتم وجود تمثيل لهم في هذه اللجان، وهم: وكالة إدارة المخيم وهيئات المسح والتخطيط والوكالات الخدمية ووكالات الأمم المتحدة وقوات الأمن وقادة المجتمع المضيف وممثلين عن السكان النازحين. وتسهم هذه التشكيلة

المتنوعة من الأطراف المشاركين في تحقيق عدة أهداف ليس أقلها خلق إحساس بالانتماء للقضية لدى جميع المشاركين.

ويكون من المتوقع أن تسهم وكالة إدارة المخيم في لجنة تطوير الموقع بما لديها من خبرات مهنية في القضايا الخاصة بالتخطيط والإنشاء وكذا من خلال مساعدتها لوكالة القيادة القطاعية/العنقودية في تحليل وضع المخيم وصناعة القرارات قيماً على البيانات المقدمة. وبمجرد أن يتم إنشاء المخيم رسمياً، يجوز للجنة تطوير الموقع أن تتخذ قراراً بحل نفسها أو التركيز على التخطيط لعملية التطوير المرحلية للمخيم. هذا بينما تباشر وكالة إدارة المخيم واجباتها في مواصلة متابعتها لدى ملائمة إنشاءات المخيم للسكان وفريق العاملين والمجتمع المضيف وكذلك تكييف الأشياء والتنسيق لها متى دعت الحاجة.

ومن الهام جداً أن يحظى السكان النازحون ومضيفوهم بفرصة المساهمة في إنشاء المخيم، وقد يؤدي إغفال هذه النقطة إلى فتور العلاقات بين الطرفين واضطرابها بل وقد تؤدي إلى استعمال العنف. وينبغي أن يُنظر لاختيار موقع المخيم والتخطيط له كبدية للحوار البناء بين جميع المتأثرين بحادثة النزوح بحيث يمكن في المستقبل انتهاز ما يسنح من فرص وحل ما ينشأ من نزاعات. ويجب التنويه هاهنا إلى أن آراء قادة المجتمع قد لا تمثل دائماً آراء المجتمع ككل، ويجب بقدر المستطاع السعي لأن تحظى فئات النساء والأقليات والفئات المعرضة للخطر أو ذات الاحتياجات الخاصة بتمثيل لها في لجنة تطوير الموقع. وإذا لم يكن بوسع اللجنة العمل كوحدة واحدة، فحينها يمكن تشكيل لجان فرعية منبثقة منها تعمل على إثراء مناقشات أكثر اتساعاً.

وبالإضافة إلى ذلك، تقع على وكالة إدارة المخيم مسؤولية المساهمة بما تملكه من معرفة وإلمام بمجتمع المخيم وأنشطته ومعرفتهم بالمتطلبات الإدارية النامية للمخيم. ويتطلب التخطيط للتوزيع الفعال للسلع والخدمات فهماً بمعاش السكان وعاداتهم في الطهي والمحافظة على الصحة. وبالمثل، ثمة حاجة خلال مرحلة التخطيط للفهم المشترك للكيفية التي ستم بها إدارة وصيانة مراكز التوزيع والمباني الاجتماعية والبنى التحتية مثل الطرق وقنوات التصريف.

اختيار المواقع للمخيمات المخطط لها

يعتمد اختيار موقع المخيم على عدد هائل من العوامل التي تشتمل على حجم وظروف الموقع ومدى توافر الموارد وإمكانيات الأمن والسلامة والحماية التي يوفرها الموقع وكذلك عدد من الاعتبارات الثقافية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الاعتبارات الخاصة بالموقع تلك الخاصة بحرية التجوال فيه وخصائصه الجيولوجية والطبوغرافية وأشجاره وغطاءه النباتي وكذلك أثاره المتوقعة على البيئة ومخاطره المحتملة الناجمة عن المسببات البيئية للمرض أو غيرها من القضايا المتعلقة بالصحة العامة.

❗ ينبغي أن تكون أولى الاعتبارات الواجبة عند اختيار الموقع هي سلامته وخلوه من المخاطر. حيث يتطلب الأمر إجراء «استكشاف متكامل للمخاطر»، وذلك بغض النظر عما إذا كان المخيم قد أُقيم بسبب أحد حوادث الصراعات أم أحد الكوارث الطبيعية. وغالباً ما تُترك بعض المواقع ليُشغلها النازحون نظراً لأنها ببساطة غير صالحة لسكن البشر.

الموقع

الأمن

يمكن لموقع المخيم في حد ذاته أن يعزز من حماية السكان النازحين أو يزيد من تعرضهم للخطر. ومن بين العوامل الوقائية النافعة في هذا الشأن وجود المجتمعات المضيفة التي ترتبط بعلاقات ذات أواصر قوية مع السكان النازحين أو وجود مقار لقوات الأمن المسؤولة في الجوار أو توافر الموارد الوفيرة. أما العوامل السلبية في هذا الشأن فهي القرب من مجتمعات عدائية - سواء كانت عبر حدودية أم لا- أو القرب من قواعد عسكرية أو قواعد لتجمعات متمردة أو المناطق التي تعاني بالفعل شحاً في مواردها. وقد يكون إبعاد المخيمات عن التهديدات الأمنية أو المخاطر الطبيعية أمراً مكلفاً وعلى درجة كبيرة من التعقيد، بيد أن عدم القيام بذلك بشكل كاف في الوقت ذاته قد يزعزع الاستقرار في كامل المنطقة ويقلل من فعالية الاستجابات الإنسانية اللاحقة.

الوصول

ينبغي أن تتوافر القدرة على التجوال داخل الموقع في جميع المواسم. ولهذه القدرة أهميتها ليس فقط لضمان القدرة على التوفير المنتظم لإمدادات الإغاثة والمعونات وإنما أيضاً لضمان قدرة سكان المخيم على الحركة والانتقال سعياً وراء لقمة العيش وحصولهم على الخدمات الضرورية مثل خدمات الرعاية الصحية.

وقد يكون القرب من المدن مرغوباً من أجل تيسير الحصول على الخدمة الطبية من مستشفيات المدينة، بيد أنه من الضروري الموازنة الحريصة بين فوائد هذا القرب وبين ما يمكن أن ينشأ من مخاطر نتيجة لأي حوادث احتكاك محتملة مع المجتمع المضيف. وفي الحالات التي يتم فيها وضع المخيمات في مواقع داخل المدن، سيكون على المفاوضين التفاوض مع الحكومة المضيفة والمجتمع من أجل ضمان العدالة في حصول السكان على الخدمات الأساسية.

الأثر البيئي

كقاعدة عامة لازمة الإلتباع، يجب ألا تقام المخيمات إطلاقاً بجوار الحدائق الوطنية ومحميات الحياة البرية أو مناطق المحافظة على البيئة أو الأنظمة البيئية الهشة وسهلة التلوث مثل البحيرات أو الغابات أو مستجمعات مياه الأمطار. فيجب في الظروف المثالية ألا تقل المسافة الفاصلة بين المخيمات وبين هذه المواقع عن ١٥ كيلومتر أو مسيرة يوم. فإذا انعدمت البدائل لذلك، فينبغي التخطيط لعدد من الإجراءات الاحتياطية مثل وجود قوات جواله من الحراس لمنع التسلل إلى هذه المواقع. ونفس القدر من العناية الخاصة بالمسافة ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار فيما يتعلق بالمناطق ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاحتفالات الدينية أو التقليدية أو المعالم والمباني التاريخية أو المواقع التذكارية والجبانات.

ليس من السهل دائماً رؤية أو تحديد جميع الخصائص التي تسم موقع معين. ففي المناطق شحيحة الأرض، يكون من المحتمل أن يكون الموقع مهجوراً أو لم يستخدم على الإطلاق نتيجة لسبب معقول مثل وجود الألغام أو الملوثات مثلاً. وهنا ينبغي طلب النصيحة من مكاتب التخطيط المحلية ومؤسسات التنمية الريفية والوزارات المعنية بالزراعة.

كذلك تبرز قضية التعامل مع النفايات - الصلبة أو السائلة - كأحد القضايا المهمة الباعثة على القلق، وذلك بالرغم من أن كثيراً من النفايات الصلبة يتم بالفعل إعادة تدويرها داخل المخيم. وينبغي أن يولى الاهتمام هنا لضمان عدم تلوث مصادر المياه وتنفيذ عمليات التخلص من النفايات على النحو الملائم، وذلك بالتخلص منها داخل الحفر المخصصة لذلك داخل المخيم أو بالتخلص منها خارج الموقع إذا دعت الضرورة. أما نفايات المستشفيات أو الصناعات صغيرة النطاق فقد تتطلب أسلوباً خاصاً لمعالجتها مثل الحرق الكامل لها.

◀◀ مزيد من المعلومات عن التخلص من النفايات، انظر الفصل ١٤

يضطرب النازحون معهم أحياناً حيواناتهم الداجنة، والتي تمثل لهم مصدراً مهماً من مصادر الإعاشة. وعليه ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار المساحة المطلوبة للقطعان الكبيرة من الحيوانات الداجنة والماشية، وذلك من حيث مساحة الرعي ومصادر شرب هذه الحيوانات. وقد تكون هذه النقطة مصدراً للنزاعات مع المجتمعات المحلية - وفرصة كذلك لانتقال الأمراض - لذا فإن الأمر قد يستدعي جهود وساطة حريصة بين أصحاب المصالح المختلفين. وقد يؤدي ترك قطعان الحيوانات السائمة تسرح بلا رقيب عليها إلى التنافس المحموم على الموارد الشحيحة، إضافة إلى اندمك التربة وتآكلها.

ويمكن أن تسهم التوعية بالمشاكل البيئة الأكثر حدوثاً وشيوعاً والمتصلة بحوادث النزوح في تخفيف أشكال التوتر وزيادة مجمل الكفاءة في الإدارة البيئية أثناء جميع المراحل العملية. وينبغي أن تحترم جميع القواعد والتنظيمات المحلية من قبل جميع المشاركين بدءاً من وكالة إدارة المخيم وحتى السكان النازحين.



الشروط الواجب تلبيتها

توافر الموارد - الماء وحطب الوقود ومواد البناء

يُعتبر توافر الماء من بين المعايير الأكثر الأهمية في تحديد صلاحية الموقع للسكنى. وتصل الأهمية الحيوية للماء إلى درجة القول بأن نقص المياه لا يتسبب فقط في اندلاع الأمراض والموت، وإنما الصراعات كذلك.

وينبغي أن يكون الماء متوافراً بكميات كافية بحيث يتسنى الحصول عليه على مدار العام. وقد تكون مستويات المياه السطحية والمياه الجوفية مرتفعة بشكل خادع في الفصول الرطبة، ولكنها تكون شديدة الانخفاض في الفصول الجافة. وينبغي تفادي استخدام صهاريج المياه أو ضخ المياه على امتداد مسافات طويلة بقدر الإمكان نظراً لما ينطوي عليه هذا الاستخدام من تكلفة كبيرة وقابلية لحوادث الانقطاع والأمن.

وبصفة عامة، تعتبر جودة المياه وصلاحيتها أقل أهمية أثناء اختيار الموقع عن كمية المياه نظراً لتوافر العديد من خيارات المعالجة الفعالة القادرة على إجراء عمليات الترسيب والتفقيط، بيد أن هذه الخيارات تقل فائدتها مع المصادر الأكثر ندرة للتلوث مثل المعادن الثقيلة.

وقبل أن يتم اختيار الموقع، من الهام جداً حساب الاحتياجات اليومية للمخيم من المياه لضمان إمكانية توفير هذه الكمية على مدار ٣٦٥ يوماً في العام. ويعتمد الجدول والمثال التالي على الحسابات التي أجرتها مشروع سفير (٢٠٠٤) في هذا الشأن:

أمثلة على استخدام المياه لكل نسمة يومياً	
الاستخدام المنزلي	١٥-٢٠ لتراً لكل نسمة يومياً (الحد الأدنى الكافي للحياة: ٧ لترات)
مرافق الرعاية الصحية	٥ لترات لكل مريض خارجي يومياً و٤٠-٦٠ لتراً لكل مريض مقيم في المستشفى يومياً.
مراكز التغذية	٣٠ لتراً لكل مريض داخلي يومياً و١٥ لتراً لكل أخصائي رعاية يومياً.
المدارس	٣ لترات لكل تلميذ يومياً

ويصل التعداد السكاني للمخيم المُخطط ٢٠,٠٠٠ نسمة. ويشكل الأطفال في سن المدرسة ما نسبته ٣٥٪ من التعداد الإجمالي للسكان ويصل معدل نقص التغذية الحادة في بداية العمليات ٣٪. ومن المقدر أن المركز الصحي بالمخيم سوف يحتاج لاستيعاب ١٪ من التعداد السكاني كمرضى خارجيين و ٠,٠٥٪ كمرضى مقيمين في المركز. إذن فكم تصل كمية المياه المطلوب توفيرها وتوزيعها يومياً؟

٢٠,٠٠٠ نسمة × ١٥ لتر/نسمة/يوم =	٣٠٠,٠٠٠ لتر/يوم
٢٠,٠٠٠ نسمة × ١٪ مرضى خارجيين/يوم = ٢٠٠ مرضى خارجيين/يوم × ٥ لتر/مريض خارجي/يوم =	١,٠٠٠ لتر/يوم
٢٠,٠٠٠ نسمة × ٠,٠٥٪ مرضى داخليين/يوم = ١٠ مرضى داخليين/يوم × ٦٠ لتر/مريض داخلي/يوم =	٦٠٠ لتر/يوم
٢٠,٠٠٠ نسمة × ٠,٠٥٪ مرضى داخليين/يوم = ١٠ مرضى داخليين/يوم × ٦٠ لتر/مريض داخلي/يوم =	
٢٠,٠٠٠ نسمة × ٢٠٪ تحت سن الخامسة × ٣٪ معدل نقص التغذية الحادة = ١٢٠ مركز تغذية مرضى داخليين/يوم × ٣٠ لتر/مريض داخلي/يوم =	٣,٦٠٠ لتر/يوم
١٢٠ أخصائي رعاية × ١٥ لتر/أخصائي رعاية/يوم =	١,٨٠٠ لتر/يوم
٢٠,٠٠٠ نسمة × ٣٥٪ تلاميذ = ٧,٠٠٠ طفل × ٣ لتر/تلميذ/يوم =	٢١,٠٠٠ لتر/يوم
الإجمالي =	٣٢٨,٠٠٠ لتر يومياً
رجاء ملاحظة أن ما سبق هو مجرد حسابات مبدئية. راجع مشروع سفير لمزيد من التوجيه حول احتياجات مراكز الكوليرا والمساجد والحيوانات الداجنة من المياه.	

◀◀ مزيد من المعلومات حول معايير ومؤشرات إمدادات المياه، انظر الفصل ١٤.

ويتمثل المورد الآخر المهم الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أثناء اختيار الموقع هو الوقود اللازم للطهي و/أو التسخين. فإذا كان الخشب هو مصدر الوقود الأساسي الذي يألفه سكان المخيم، فإن الأمر سوف يتطلب مساحاً لتقييم الاحتياجات المتوقعة للسكان وقدرة البيئة المحلية على تلبية هذه الاحتياجات، والطريقة التي ينبغي بها تنظيم عملية جمع الأخشاب - أي جمعها تحت إشراف وكالة المخيم أم ترك العنان لعملية الجمع. ويجب في معظم الحالات طرح المواعد الموفرة في الوقود وخدمات الطهي والتسخين الموفرة في الطاقة وبحث أي بدائل أخرى موفرة في استخدام الأخشاب.

وينبغي تقييم المحيط البيئي الأوسع الممتد لمسافة ١٥ كيلومتراً - أو مسيرة يوم - من المخيم من حيث مدى توافر حطب الوقود.

❗ يصل المعدل التقريبي لاستهلاك حطب الوقود لكل نسمة يومياً: ٠,٦ - ٢,٨ كيلوغراماً وذلك اعتماداً على المناخ ومصادر الغذاء والثقافة.

❗ حطب الوقود والعنف الجنسي

غالباً ما يشكل الخروج لجلب حطب الوقود أحد الواجبات اليومية المحفوفة بالمخاطر بالنسبة للنساء والفتيات في البيئات غير الآمنة. ويكون غياب حطب الوقود الكافي بجوار المخيم عادة هو السبب الذي يجبر النساء على قطع مسافات طويلة من أجل إحضاره، ومن في أثناء ذلك غالباً ما يجازفن بتعرضهن للإساءة أو العنف الجنسي أو التحرش. وتشمل البدائل لهذا نشر استخدام المواعد الموفرة في الوقود، والتي يمكن أن تسهم في تقليل هذه المشكلة ونجد تفصيلاً لها في الفصل السادس.

ويعد توافر مواد البناء من بين الصعوبات المحتملة التي ينبغي تقييمها عند اختيار موقع المخيم، فمن الضروري تحديد طبيعة المواد التقليدية المستخدمة في البناء ومدى توافرها في الموقع الجديد والخيارات البديلة لها إذا لم تكن موجودة.

ومن مواد البناء المعتادة التي تندرج تحت هذا التصنيف جذوع الأشجار والقش أو أوراق الشجر، بيد أنه قد يكون من الصعب حتى إيجاد الطين الملائم بكميات كافية، خاصة بالأخذ في الاعتبار كمية المياه المطلوبة لتشكيله.

ومن المهم التأكيد مما إذا كانت البيئة المحيطة قادرة على الصمود إزاء ما سيقع عليها من إجهاد إضافي نتيجة استخدامها لجلب بناء المواد أم لا. فإذا ما أظهر التقييم عدم وجود

أي آثار سلبية لذلك على البيئة، ينبغي على وكالة إدارة المخيم تنظيم جلب مواد البناء من المجتمع المضيف، وحينها ستصبح العملية أكثر تنظيماً مما لو عمد السكان النازحون إلى جمع هذه المواد بأنفسهم. كذلك فإن هذا الأسلوب من شأنه أن يخفض التكاليف ويعمق أواصر العلاقات مع المجتمع المضيف من خلال الدعم الاقتصادي المتحقق لكلا الطرفين. أما إذا استحال هذا الأسلوب، فلا مناص حينها من اللجوء لجلب مواد البناء من مكان آخر. ويجب الحرص على ضمان جلب مواد البناء من مصدر أو مورد مستديم، وسيكون من الأفضل بالتأكيد لو كانت هذه الأخشاب مُصدقة على جودتها وصلاحتها من قبل إحدى الوكالات الموثوقة.

◀◀ للإطلاع على مثال، انظر مجلس رعاية الغابات Forest Stewardship Council - www.fscus.org والذي يشجع على الإدارة المسؤولة للغابات العالم.

الحجم

يصل الحد الأدنى الموصى به للمساحة المخصصة لكل نسمة ٣٠ متراً مربعاً، بما في ذلك المساحات العامة مثل الطرق والممرات ومناطق الأسواق ومرافق الرعاية الصحية والمدارس والمباني الإدارية. أما إذا أجازت الأوضاع والثقافة السائدة ممارسة أنشطة زراعية مثل رعاية الحدائق أو تربية بعض الحيوانات الصغيرة، فحينها يجب أن يصل الحد الأدنى للمساحة المخصصة لكل نسمة ٤٥ متراً مربعاً.

وبصفة عامة، ينبغي ألا يتجاوز تعداد سكان المخيم ٢٠,٠٠٠ نسمة. ومع ذلك، فقد تتطلب حوادث النزوح واسعة النطاق و/أو غياب الأراضي الملائمة استيعاب المخيمات لأعداد أكبر من الأفراد، ولو حتى بصفة مؤقتة. وعليه يكون لزاماً على لجنة تطوير الموقع وضع إستراتيجية نمو لإنشاء «أحياء» أو «مراحل» جديدة حسبما تملّي الحاجة، كما يجب على اللجنة تحديد الحد الأقصى المطلق لحجم التعداد السكاني الملائم لشغل مساحة أرض معينة. ويجب بشكل مبكر توعية السلطات بأن هذا الرقم يمثل الحد الأقصى ومن ثم فعندما يتم تجاوز حد معين - ٧٥٪ مثلاً من السعة الاستيعابية - ينبغي بذل الجهود لضمان إنشاء مواقع احتياطية إضافية وإعدادها للتجمعات الجديدة.

كذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار النمو الطبيعي في التعداد السكاني، والذي سيتمخض عنه في المعتاد زيادة سكانية بنسبة ٣-٤٪ في العام.

جيولوجيا وطبوغرافية الموقع

تيسر درجات الميل البسيطة بنسبة ٢-٦٪ في طبوغرافيا سطح الموقع من عمليات التصريف الطبيعية والأنشطة الزراعية. أما المواقع منبسطة الأرض فقد تواجه مشاكل في التصريف خاصة في المواسم الرطبة

حيث تغزر المياه وتتجمع في مستنقعات أو برك. وقد يؤدي ذلك إلى تراكم في المسطحات المائية القائمة، والتي قد تتحول بدورها إلى مراكز لفقس الحشرات الناقلة للأمراض مثل البعوض. كذلك فإن المناطق شديدة التحدر - والتي تتجاوز درجة ميل السطح بها ٦٪ - غير مقبولة هي الأخرى بسبب غياب أسطح البناء الملائمة وما يكتنفها من مخاطر الانهيارات الأرضية وكذلك مشاكل تصريف مياه الأمطار.

◀◀ لمزيد من المعلومات عن الأمراض التي تنقلها الحشرات الناقلة للأمراض والسيطرة عليها، انظر الفصل ١٤.

وتكون التربة التي تتشرب بالمياه للماء بسهولة مُحبذة عن غيرها من الأنواع الأخرى من التربة، خاصة فيما يتعلق بإنشاء دورات المياه وأداءها السليم لوظيفتها. أما أنواع التربة الرملية فقد ينشأ عنها انهيار دورات المياه وغيرها من الإنشاءات التي تقام عليها. أما الأراضي ذات الطبيعة شديدة الصخرية فتمنع إقامة الملاجئ ودورات المياه وتجعل عملية البستنة صعبة.

وبصفة عامة، ينبغي أن تقام الإنشاءات الأساسية للمخيم على ارتفاع لا يقل عن ثلاثة أمتار فوق مستوى السطح المائي المتكون في المواسم الممطرة.

الأشجار والغطاء النباتي

من الهام جداً المحافظة على الأشجار والغطاء النباتي والتربة الفوقية في الموقع إلى أقصى درجة ممكنة من أجل توفير الظل وتقليل تآكل التربة وتقليل الأتربة وتسريع إعادة التأهيل النهائية للموقع.

◀◀ لمزيد من المعلومات، انظر الفصل ٦.

المخاطر البيئية ومخاطر الأمراض

من الضروري تجنب إقامة المخيمات في المواقع المعرضة للفيضانات والعواصف الشديدة وتساقط الثلوج الكثيفة وغيرها من المخاطر البيئية، وأحياناً ما لا تظهر هذه المخاطر إلا عندما تقترب نذر موسم جديد. ويمكن للتشاور مع الوزارات المحلية أن يسهم في منع هذه المخاطر البيئية أو على الأقل التنبؤ بها.

هناك بعض المواقع المحددة التي تشكل مخاطر صحية لا سبيل لرؤيتها والكشف عنها في حينها، مثل الملاريا أو العمى النهري. وينبغي على الوكالات الصحية المشتركة في لجنة تطوير الموقع القيام بزيارات للعيادات المحلية لتحديد المخاطر الصحية الممكنة الأكثر انتشاراً في المنطقة.

القضايا الثقافية والاجتماعية

ينبغي أن يكون السياق والبيئة الثقافية والاجتماعية للسكان النازحين عاملاً مهماً في اختيار موقع إقامة المخيم. بيد أنه من المتعارف عليه عموماً أن هذه القضايا تعد بالتأكيد ثانوية الأهمية بالنسبة للحاجة لإيجاد موقع ملائم توصي به الحكومة المحلية. ومن الهام جداً بالنسبة للعاملين بالمخيم تفهم ذلك الشعور بالغربة أو الوطأة النفسية التي قد يستشعرها المجتمع عند نقله من مواقعه إلى منطقة جديدة وغير مألوفة بالنسبة له.

ومن بين الأمثلة التي تطالعنا على المشاكل الثقافية والاجتماعية التي قد تنشأ بسبب ظروف النزوح ما تجده الجماعات الرعوية التي تعيش في المعتاد على بعد كيلومترات عديدة من أقرب جماعة بشرية منها من اضطرار للعيش في مناخ اجتماعي متكدس لا يفصل فيه الجار عن جاره إلا أمتار قلائل؛ وكذا الأمر مع التجمعات الحضرية التي تجد نفسها بين ليلة وضحاها تعيش حياة شبه ريفية في طابعها العام؛ أو الجماعات المختلفة عرقياً أو دينياً والتي لا تعيش في العادة على مقربة من بعضها والتي تجد نفسها تشترك في نفس المساحة أو الموارد. وقد يتطلب العمل بمقتضى هذه الاعتبارات الثقافية والاجتماعية ضمان إشراك مجتمع النازحين في تقديم آرائهم حول الأسلوب التصميمي الأمثل للموقع والملائم ثقافياً واجتماعياً وكذلك إجازة ممارسة سكان المخيم لعاداتهم وسلوكياتهم وطقوسهم المألوفة لهم دون تثبيط لها، ومتى أمكن، توفير الدعم النفسي أو تدريب فريق العاملين على كيفية التعامل مع هذه المسألة.

قد يطغى على العلاقات بين السكان النازحين والمجتمعات المضيفة طابع تنافسي وبناء في الوقت ذاته، فرغم ما يكون من تنافس بينهما حول الموارد إلا أن كلا المجتمعين يفيدان من وجود الآخر نتيجة للعلاقات الاقتصادية وتبادل العمالة والتجارة.

وينصح عادةً ألا تتم إقامة مخيمات هائلة التعداد السكاني بجوار المجتمعات المضيفة الأصغر حجماً. وفي كافة الأحوال، يجب إجراء تقييم حول قدرة المجتمع المضيف على التعايش مع هذا المخيم، ذلك أن تعداده السكاني قد يزداد بشكل متسارع وكذلك نشاطه الاقتصادي إذا ما أدى وجود المخيم إلى خلق حالة من الازدهار الاقتصادي. وقد يكون للاختلافات الثقافية أو العرقية أو الدينية أو اللغوية أثر هائل على كيفية قبول المجتمع المضيف لمجتمع النازحين، ويجب اتخاذ الحيطة والحذر عندما تنشأ نزاعات تزيد في تأجيجها الاختلافات العرقية بين الطرفين.

ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار قدرة السكان على السعي بحرية وراء معاشهم وأرزاقهم أثناء مرحلة اختيار الموقع، ذلك لما في ذلك من فرص لإنشاء حدائق للنباتات وزراعات أو مراع للحيوانات صغيرة النطاق أو إنشاء صناعات حرفية وأيضاً - وهو الأهم - سوق

للتبادل التجاري أو فرص عمل مجاورة في المجتمع المحلي. ومن المهم أن نتذكر أن هناك العديد من المخيمات التي تكون غير ريفية الطابع وأن طبيعة المعيش في مراكز التجمعات تختلف بشكل كبير عن طبيعتها عندما تتوفر الأراضي اللازمة لها.

◀◀ لمزيد من المعلومات، انظر الفصل ٨.

توافر الأرض

تكون غالباً لدى السلطات الوطنية والمحلية مصالحها الخاصة التي تقودها لتحديد مواقع معينة وفض النظر عن مواقع أخرى. وكثيراً ما يتم حصر السكان النازحين على الاستقرار في مناطق نائية ومنعزلة تحفها الأراضي الصخرية أو المستنقعات وذلك لأسباب أمنية، منها تفادي حدوث أي نزاعات على أي موارد محلية شحيحة حقيقية أو مزعومة أو حتى لتكون بمثابة الحاجز الذي يفصل بين الأطراف المتحاربة. وهناك بعض الخيارات التي قد لا تكون مقبولة في ظل الأولوية التي يتم إعطاؤها لأمن وحماية سكان المخيم. وعادة ما يأتي التحديد النهائي للموقع قائماً على التسوية بين مصالح جميع أصحاب المصالح والأرض المتوافرة. وبعض النزاعات المحتمل أن تنشأ حول الأرض تكون موسمية الظهور وقد لا تكون واضحة للعيان في وقت التقييم - وحيث يشمل التقييم الاحتياجات الخاصة بالحقوق الموسمية للرعي أو الانتقال بقطعان الماشية. والسؤالان اللذان ينبغي طرحهما هنا هما:

١. إذا لم تكن الأرض مُستعملة بالفعل في الاستيطان، فلماذا لا يتم استيطانها؟
٢. إذا كانت الأرض مُستعملة لغرض ما، فما الذي من الممكن أن يحدث إذا تم إنشاء مخيم بدلاً من - على سبيل المثال - استغلال الأرض في الرعي؟

ينبغي أن تعتمد وكالة القيادة القطاعية/العنقودية والحكومة إلى إعداد مذكرة تفاهم لتفصيل حقوق ومسؤوليات جميع الأطراف - مثل القيادة القطاعية/العنقودية والسلطات الحكومية وملاك الأراضي ووكالة إدارة المخيم وسكان المخيم والمجتمع المضيف - وذلك فيما يتعلق بإنشاء المخيم.

وينبغي أن تتم مناقشة جميع القضايا والمسائل المتعلقة بإنشاء المخيم نقاشاً وافياً مع المجتمع المحلي بحيث يتحقق الفهم المشترك لاحتياجات مجتمع المخيم المستقبلية وأثر هذه الاحتياجات على المجتمع المضيف. كما ينبغي متى استدعت الحاجة ومقتضيات الملائمة تفصيل جميع الاتفاقيات بوضوح في مذكرة التفاهم، وكذلك إدراج البروتوكولات المحلية، بما فيها القواعد والقيم التي يلتزم بها أفراد المجتمع المضيف. وإذا أمكن، ينبغي على وكالة إدارة المخيم المشاركة في إعداد مذكرة التفاهم والاحتفاظ في

جميع الحالات بنسخة منها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على وكالة إدارة المخيم ضمان تفهم العاملين معها وسكان المخيم لما ورد ذكره في مذكرة التفاهم.

التخطيط للموقع

حتى أثناء التفكير في المواقع المختلفة للاختيار من بينها وحل الإشكالات القانونية الخاصة بهذا الأمر، ينبغي على لجنة تطوير الموقع البدء في تخطيطها للمخيم الفعلي. ومرة أخرى نقول بأن عملية التخطيط تلك عملية معقدة وتتطلب معلومات وآراء يتم الحصول عليها من العديد من الخبراء وأصحاب المصالح.

البدء بالأسرة

يتمثل المفتاح في كفاءة التخطيط للموقع، وعلى غير ما يعتقد الكثيرون، في البدء بأصغر لبنات هذا المخيم – ألا وهو الفرد والأسرة، ثم مباشرة بناء كل ما عدا ذلك على أساس منهما. أما إذا بدأ المرء بالصورة الأكبر للمخيم وحاول استكمال عناصرها في ترتيب تنازلي، فحينها سيواجه المخطط قضايا خطيرة قد لا يجد متسعاً من الحلول لها مثل مساحة الإشغالات وتحديد مواقع الوحدات السكنية والخدمية للمخيم.

وعلى ضوء هذا النهج المجتمعي اللامركزي، تقوم لجنة تطوير الموقع في البداية بمعاونة المجتمع في مناقشة أصغر وحدة من هذا المجتمع – وهي عادة العائلة أو الأسرة – ثم الانتقال شيئاً فشيئاً لمناقشة الأشياء التي ترتبط بهذه الأسرة في العادة والأفراد المقيمين بجوارها، وبذلك تتضح شيئاً فشيئاً معالم نمط واضح تُستكمل على أساسه الأجزاء الأكبر من الصورة. بيد أن هذا لا يعني بالضرورة نمطاً شبيكياً صارماً في توزيع الأسر، ذلك أن هذا قد يؤدي إلى الانعزالية والازدحام في وقت واحد، وبدلاً من ذلك يمكن الاستعانة بنمط توزيعي للسكان على شكل حرف U أو H ذلك أن هذه الأنماط التوزيعية إنما تعزز روح الحميمية بين الجيران والتواصل مع المجتمعات الأخرى، كما تشجع المسؤولية عن المرافق والموارد المشتركة، كما تزيد من القدرة على الانتفاع بالمرافق والخدمات وتقلل المخاطر المرتبطة بالتكدس والازدحام. وقد يتم توزيع الوحدات الأسرية على نمط وسطي مركزي بحيث تحاط بالمرافق المشتركة مثل دورات المياه ومناطق الغسيل أو الاستجمام ومناطق التجمع.

ويظهر لنا الجدول التالي مثلاً على الكيفية التي يتم بها التوزيع القطاعي لمجموعات الوحدات الأسرية لتشكيل مجتمعات ووحدات أكبر تصاعدياً وصولاً إلى المخيم بأسره، وبحيث يستوعب هذا التنظيم حداً أقصى قدره ٢٠,٠٠٠ نسمة، بيد أنه قد يتم تعديله اعتماداً على الحجم المتوقع للمخيم وربما على عوامل أخرى مثل وجود فئات سكانية مختلفة تشغل نفس المخيم.

الوحدات البنائية للكوميونات (معدلة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠٠٧):

الوحدة الأصغر	الوحدة الأكبر	العدد التقريبي للسكان في كل وحدة
عائلة أو بيت واحد		= ٤-٦ نسمة
١٦ عائلة أو منزل	مجموعة (كوميون) واحدة	= ٨٠ نسمة
١٦ مجموعة (كوميون)	بلوك واحد	= ١,٢٥٠ نسمة
٤ بلوكات	قطاع واحد	= ٥,٠٠٠ نسمة
٤ قطاعات	مخيم واحد	= ٢٠,٠٠٠ نسمة

! أنظمة العناوين

مع وضوح التصميم والتخطيط العام للمخيم شيئاً فشيئاً، تدعو الحاجة لوضع نظام للعناوين؛ بحيث يتسنى تحديد القطاعات والبلوكات نزولاً إلى الوحدات السكنية العائلية، وهو ما سييسر من عملية التخطيط على النطاقين الكبير والصغير. ولتحديد أنظمة العناوين أهميته الكبيرة فيما يخص تحديد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وقادة المجتمع، وهلم جرا. كما أن استخدام الرموز أو الصور أو الألوان إلى جانب الأسماء أو الأرقام المكتوبة سوف يجعل من السهل على الأطفال أو الأميين معرفة طريقهم في المخيم.

! فيما يلي مثال على أحد أنظمة العناوين:

القطاع - الأرقام (١، ٢، ٣ ...)

البلوك - الحروف (أ، ب، ج ...)

الوحدات السكنية للأسر - الأرقام (١٢، ١٣، ١٤ ...)

وبذلك لا نرى عدداً كبيراً من الأقسام في العنوان الواحد، ويتم بصفة عامة إسقاط أسماء المجموعات الكوميونية من نظام العناوين.

وعليه يصبح عنوان الوحدة السكنية على غرار ٣-ج-٥٤ (أي القطاع ٣، البلوك ج، المنزل رقم ٥٤).

وبينما يتم أحياناً استخدام الأرقام الرومانية (I، II، III، IV)، فإنه ينبغي ملاحظة أنها لا تعتبر أرقام عندما يتم إدراجها في قواعد البيانات.

تخطيط الموقع فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المعرضة للخطر

لكل مجتمع وسائله في التعامل مع الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل العجائز والأطفال الصغار والأطفال الرضع والمعاقين وغيرهم من المعرضين لخطر كبير مثل النساء. وعلى وكالة إدارة المخيم تحديد هذه الآليات في التعامل والمساعدة في دعمها. كما يقع على وكالة إدارة المخيم تحديد وسد أي فجوات في توفير احتياجات الأشخاص الذين يعانون من التهميش والعاجزين بالتالي عن درء المخاطر عنهم. وكثيراً ما تتولى بعض الأسر المضيئة رعاية الأفراد المستضعفين مثل الأطفال القاصرين غير المصحوبين بذويهم، ومن ثم تحتاج هذه الأسر إلى دعم إضافي لمساعدتها النبيل.

وفي بعض الحالات، تحبذ ثقافة مجتمع النازحين أن تسكن المجموعات المعرضة للخطر وحدات خاصة بها وحدها - بحيث تقيم مثلاً الأسر التي تعولها امرأة في قطاع إسكاني واحد. ورغم ذلك، فلا يجب بصفة عامة تشجيع هذا الأمر نظراً لأنه يعزل هذه الفئات ويتركها خارج مظلة حماية المجتمع ككل.

وفي الحالات التي لا يتمتع فيها الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة بالرعاية الكافية، يقع على وكالة إدارة المخيم دور العمل مع وكالات الحماية ولجان المخيم من أجل المساهمة في إيجاد الحلول الملائمة.

! استخدام نظام المعلومات الجغرافية (SIG)

الاستعانة بالتكنولوجيا في المخيم

يستخدم نظام المعلومات الجغرافية في إدارة المخيم من أجل وضع خريطة بالمعالم الجغرافية الموجودة بموقع المخيم واستخلاص ما يتصل بها من معلومات عن البنى التحتية والبيانات السكانية، حيث يُمكن نظام المعلومات الجغرافية القائمين على التخطيط من وضع مخطط للعلاقة - مثلاً - بين إحدى نقاط توزيع المياه وبين الوحدات السكنية الواقعة ضمن مسافة قدرها ٥٠٠ متراً من هذه النقطة، وهذا من شأنه أن يكشف عن أقسام المخيم التي لا تلي الحد الأدنى من المعايير الخاصة بالحصول على الماء (ينص المؤشر الأساسي الخاص بهذا المعيار وفقاً لمشروع سفير على أن «الحد الأقصى للمسافة بين أي منزل إلى أقرب نقطة توزيع للمياه ٥٠٠ متراً»).

<<

يعد نظام المعلومات الجغرافية من بين الوسائل القوية ذات الإمكانيات التصويرية الفائقة التي لها القدرة على توضيح المعلومات الديموغرافية التفصيلية عن الأماكن التي يتواجد بها الأفراد أو المجموعات في المخيم. ومن الأشياء الضرورية عند استخدام بيانات التعداد السكاني أن يؤخذ في الاعتبار قضايا الحماية وضمان تكويد هذه البيانات بحيث تكون هوية وأسماء الأشخاص المعرضين للخطر محجوبة لحمايتهم. فعلى سبيل المثال، فإن وضع تخطيط بالناجيات من العنف الجنساني على مستوى الوحدات السكنية من شأنه أن يُظهر الموقع الدقيق لمساكن الناجيات حتى رغم حجب أسمائهن. لذا فمن الضروري أن تتم الموازنة بين فائدة المعلومات المستخلصة من نظام المعلومات الجغرافية وبين الاعتبارات البرمجية ومبادئ سرية البيانات وخصوصية الأشخاص المعنيين.

ترسيم المعالم الأكبر حجماً

بعد الانتهاء من التخطيط الجيد لمساكن الأسر والمجتمعات واتخاذ ما يلزم من إجراءات عاجلة لإعادة تنظيم المساكن القائمة، يتم التخطيط لمساكن الأسر والمعالم المجتمعية بالنسبة للمعالم القائمة مثل الأنهار والمساحات الصخرية أو الطرق الموجودة. وينبغي على أصحاب المصالح ومتى أمكنهم محاولة الانتفاع بالجوانب الإيجابية لما ينظر إليه البعض على أنه قيود واقعة على الاحتياجات الخاصة بالبنى التحتية. فيمكن على سبيل المثال تحويل مياه الصرف غير السامة وغير الملوثة إلى قنوات تصريف أرضية لدعم زراعة حدائق الخضراوات.

ومن الهام جداً إجراء تقييم للموقع بأسرع ما يمكن لتحديد ما يمكن أن ينشأ من مشكلات مستقبلية ومنع إقامة المرافق الأساسية مثل مرافق الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي في مواقع غير مناسبة. ويمكن لهذه التقييمات تحديد الاحتياجات الخاصة بالتصريف الصحي وحواجز منع انتشار النيران ومساحات التوسعة الممكنة وتقييم الاستخدام المستدام أو أشكال الإفراط المحتملة للموارد الطبيعية المحلية.

ويوضح لنا الجدول التالي بعض الإرشادات فيما يتعلق بالمعالم المخيمية، وقد أوردناها على سبيل الإشارة فقط، نظراً لأن الفصول الأخرى تتضمن المعلومات الأكثر تفصيلاً التي يستخدمها الخبراء عند التخطيط والإنشاء الفعلي للمعالم الفردية. وبينما نجد في بعض الحالات استخداماً للمعايير الوطنية في هذا الخصوص، إلا أنها مُستمدة من مشروع سفير ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونسكو ودليل إرشادات العمليات الميدانية (FOG) لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة.

إرشادات خاصة بتخطيط الموقع

ملاحظات أخرى	العدد لكل نسمة	نوع المرفق	
	٣٠-٤٥ م ^٢ لكل نسمة	إجمالي المساحات لمفتوحة	أجزاء المخيم
	٣,٥ م ^٢ لكل نسمة	المساحات المغطاة	مساحات المعيشة
	٥٠ متراً من المساحات الخالية لكل ٣٠٠ متراً من المساحات المبنية	حواجز منع انتشار النيران	
١٠٠-٥٠٠ متراً من أي مسكن؛ مع إنشاء أنظمة توزيع عاملة بالجاذبية على الأراضي المرتفعة	نقطة واحدة لكل ٨٠-٥٠٠ نسمة اعتماداً على النوع ومعدل التدفق	نقاط توزيع المياه	
بمسافة تتراوح بين ٦-٥٠ متراً عن أي منزل إذا كان وضعه أبعد عن ذلك سيجعل من الصعب استعماله، ٣٠ متراً من مصادر المياه	من ١ لكل أسرة إلى ١ لكل ٢٠-٥٠ نسمة	دورات المياه	
	١ لكل ١٠٠-٢٥٠ نسمة	مرافق الاغتسال	
صندوق واحد سعة ١٠٠ لتر لكل ١٠ عائلات ما لم يكن يتم دفن هذه المهملات، ١٠٠ متر من مناطق التجمعات	٢ لكل تجمع (كوميون)	صناديق المهملات	
	مستشفى واحدة لكل ١٠ مخيمات (٢٠٠,٠٠٠ نسمة)	مستشفيات الإحالة	مرافق الرعاية الصحية
	مركز واحد لكل مخيم (٢٠,٠٠٠ نسمة)	المركز الصحي	
وهي دورات مياه مركزية، ولكن تسمح بشكل كافي بدخول عربات الإسعاف وغيرها من وسائل النقل	دورة مياه لكل ١٠-٢٠ فراش ومرحاض واحد لكل ٢٠-٥٠ مريض خارجي	دورات المياه	
		مرافق النفايات الطبية	
	مركز واحد لكل مخيم (٢٠,٠٠٠ نسمة)	مراكز التغذية	مراكز التغذية
	دورة مياه واحد لكل ٢٠-٥٠ بالغ ومرحاض واحد لكل ١٠-٢٠ طفل	دورات المياه	

	مجمع مدارس مجمع واحد لكل قطاع (٥,٠٠٠ نسمة)	المدارس
	الإرشادات الخاصة بمساحات الفصول: ينبغي بصفة عامة أن تكون المساحة القياسية للفصل الذي يستوعب ٤٠ تلميذا هي: ٦,٢٠ × ٥,٧٥ مترا إلى ٦,٢٠ × ٦,٥٠ مترا	
	فصول ما قبل الابتدائية	حتى ٤٠ تلميذا = ١ م ^٢ /تلميذ; وحتى ٤٨ تلميذا = ٠,٧٤ م ^٢ / تلميذ
	الصفوف ٣-١	حتى ٤٠ تلميذا = ١ م ^٢ /تلميذ; وحتى ٤٨ تلميذا = ٠,٨٣ م ^٢ / تلميذ
	الصفوف ٦-٤	حتى ٤٠ تلميذا = ١ م ^٢ / تلميذ
	إرشادات خاصة بالخيم المقامة كفصول	يمكن للخيمة التي مساحتها ٥٥ مترا مربعا أن تستوعب ٤٠-٤٥ طفلا
	دورات المياه	دورة مياه واحد لكل ٣٠ فتاة ومرحاض واحد لكل ٦٠ صبي
الأسواق	الأسواق	سوق واحد لكل مخيم (٢٠,٠٠٠ نسمة)
	دورات المياه	دورة مياه واحد لكل ٢٠-٥٠ كوخ
مراكز التوزيع	مراكز التوزيع	٤ مراكز توزيع لكل مخيم (٢٠,٠٠٠ نسمة)
المدافن	المدافن	تقام هذه المراكز على أرض مرتفعة لتيسير السير بالسلع الثقيلة
	المدافن	تقام المدافن على بُعد ٣٠ مترا من مصادر المياه الجوفية: ابحث عما إذا كانت هناك مساحة متوافرة لدى المجتمع المضيف لإقامة المدفن.
أماكن الاستقبال/ الانتقل	دورات المياه	دورة مياه لكل ٥٠ نسمة (للرجال والنساء بنسبة ١:٣)
مناطق الإدارة	وتتضمن مكاتب للسلطات الحكومية والأمن ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأماكن الاجتماعات ودائرة متابعة المستودعات	
	مستودعات	جوار المدخل عادة لمنع حركة الشاحنات داخل المخيم وكذلك لضمان أمن المستودعات
	دورات المياه	دورة مياه واحد لكل ٢٠ موظف

وبالإضافة إلى هذه المعالم، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ما يلي:

الطرق والممرات

إلى جانب الطرق الرئيسية، يحتاج المخيم لمجموعة متنوعة من الطرق الداخلية والمعابر والممرات، والتي تربط بين القطاعات والبلوكات والكوميونات المتنوعة. وغالباً ما تكون الممرات والطرق هي الأماكن التي يتلاقى فيها معظم السكان ويتواصلون مع بعضهم ويُقيمون فيها أسواقهم غير الرسمية، بيد أن لها جانبها السلبي حيث يستخدمها مرتكبو الجرائم وأعمال العنف كطرق للتسلل إلى داخل المخيم والهروب. وينبغي التبدل بين شبكات الطرق التي تؤمن الخصوصية والحماية وتلك التي تؤمن الوصول السريع لسيارات الطوارئ وممرات الرؤية الواضحة للدوريات الأمنية الجواله. وينبغي إزالة جميع الشجيرات الكثيفة المحيطة بجميع الطرق والممرات، كما ينبغي تزويد تلك الأخيرة ببعض الإنارة أثناء الليل لأسباب أمنية.

وتكون الكوميونات المخيمية الواقعة بجوار المرافق المركزية أو البنى التحتية الأكبر حجماً هي المواقع التي تشهد أكبر كثافة مرورية سكانية بجوارها من قبل سكان المخيم الزاهبين إلى وحداتهم السكانية. أما الكوميونات البعيدة عن المرافق المركزية فسكانها أكثر شعوراً بالعزلة، ويزداد فيها إما عدد الوحدات السكانية التي هجرها سكانها أو التي تعاقب عليها أكثر من ساكن بسبب الرغبة في تركها والذهاب للكوميونات الأكثر سكاناً. وفي كلتا الحالتين، ينبغي التصدي للمخاوف أو المخاطر الأمنية المختلفة المرتبطة بالتصميمات المختلفة للكوميونات أو الطرق.

المساحات المخصصة لتجمع السكان في المناسبات والتجارة والاستجمام

ينبغي منذ بداية إنشاء المخيم مراعاة تخصيص مساحات إضافية لمناطق المناسبات الاجتماعية مثل المناطق المفتوحة ومناطق الاستجمام ومناطق التجمعات العامة ومناطق التجمعات الدينية. كما ينبغي تخصيص مساحات كافية للأسواق على أن تشمل مساحات أخرى هامشية تحسباً لاحتياجات التوسعة المستقبلية. ويحتاج الأطفال والمراهقون لملاعب كافية أو مناطق صديقة للطفل، وبحيث يسهل على الجميع دخول هذه المناطق والتمتع بمرافقها بمن فيهم الأطفال المعاقين. وينصح بالتركيز بصفة خاصة على احتياجات المراهقين مثل ملاعب كرة القدم والنوادي الاجتماعية. وينبغي إذا أمكن أن تقام الملاعب على ارتفاع أقل من ارتفاع الوحدات السكنية للمخيم، نظراً للزيادة المتوقعة في كمية المياه السطحية الجارية نتيجة لعملية الإزالة الضرورية للغطاء النباتي. ولأسباب أمنية، ينبغي أن تقام مساحات الاستجمام والترفيه بشكل أكثر قرباً من وسط المخيم، على أن تتم إزالة الأجمات الكثيفة المحيطة بها كما ينبغي أن تفصلها مسافة آمنة عن الطرق ذات الكثافة المرورية العالية.

الزراعة والرعي

من الضروري التفكير في تخصيص أراضٍ إضافية لتربية الحيوانات الداجنة أو الزراعات واسعة النطاق وذلك عندما توجد فئات ممارسة فعلاً للزراعة ضمن المخيم أو كانت تربية الحيوانات تشكل جزءاً من ثقافة وتقاليد مجتمع المخيم. وتوضع الحيوانات الداجنة في العادة خارج المخيم، نظراً لما في تربيتها وسط المخيمات المزدحمة من مخاطر صحية كبيرة، كما ينبغي أن تبذل الجهود من أجل توفير مناطق منفصلة لشرب الحيوانات وضمان الاحتياجات الصحية في مثل هذه المناطق ومنع الحيوانات من أن تسرح وتسوم بلا رقابة داخل المخيم ومنع انتقال الأمراض من وإلى الرعاة.

وإذا كانت القواعد المحلية والحكومية تجيز ذلك، ينبغي إقامة المرافق التي تخدم الفئات الراغبة في ممارسة أعمال الزراعة، ولهذا فائدته التي يمكن أن تعود على المنطقة من خلال تكثير حجم التبادل التجاري للمنتجات الزراعية وكذلك تنوع حصص الغذاء المتاحة أمام سكان المخيم. وهنا يتوجب العمل على توفير المساعدات الفنية التي قد يتطلبها الأمر لتمكين المزارعين من تنويع محاصيلهم أو مساعدتهم على مواءمة زراعاتهم مع الظروف البيئية للمخيم والتي قد لا يكونون على علم بخصائصها الزراعية. وبالنسبة للاتفاقات غير الرسمية بين السكان النازحين والمجتمعات المضيفة بهذا الخصوص فلا ينبغي مراقبتها إلا بشكل عابر، ذلك أنها قد لا تستوجب أي تدخل من جانب وكالة إدارة المخيم.

إغلاق المخيم

على غرار إنشاء المخيم، يعتمد إغلاق المخيم كذلك على طبيعة السياق القائم والظروف الحاكمة للموقف، حيث يحدث الإغلاق لمجموعة متنوعة من الأسباب، وبعده طرق أو مراحل مختلفة - فقد تتم بشكل مخطط ومنظم تأثراً بحركات العودة المنظمة للسكان أو تراجع الدعم من الجهات المانحة أو قد تتم بشكل مفاجئ وعشوائي بسبب التهديدات الأمنية أو إجبار الحكومة لسكان المخيم على الرحيل. ويعد تحديد الحلول المستدامة من الأهداف الأساسية في إدارة المخيم، وتتخذ هذه الحلول أشكالاً مختلفة هي:

- عودة السكان إلى مسقط رأسهم.
 - الدمج في مناطق النزوح.
 - إعادة التوطين في موقع ثالث (خلاف الموطن الأصلي ومنطقة النزوح)
- وقد يحدث أحياناً أنه في حين أن المخيم قد يشهد إنهاءً تدريجياً لتوفير المساعدات والخدمات، إلا أن المخيم نفسه لا «يغلق» وذلك من حيث تفكيك هياكله الأساسية أو وظيفته كمجتمع. فقد يتحول المخيم نفسه إلى مستوطنة دائمة صالحة للسكنى أو كمدينة أو موقع ذي نشاط اقتصادي أو اجتماعي.

وبغض النظر عن طبيعة ظروف مرحلة الإنهاء التدريجي لأعمال المخيم وإغلاقه، يكون التخطيط الحريص والتنسيق الشامل أمراً في غاية الأهمية وينبغي أن تتولى تنفيذه وكالة إدارة المخيم بنفسها بالتعاون مع وكالة القيادة القطاعية/العنقودية والسلطات الحكومية

وجهاً توفير الخدمات المحلية والدولية وسكان المخيم والمجتمع المُضيف. ويجب أن يكون نطاق الاهتمام الأكبر هنا هو السكان النازحون أنفسهم والذين تصبح مشاركتهم في هذه المرحلة أمراً لا غنى عنه. كذلك فمن المهم التمهيد والإعداد لعملية الإغلاق المنظمة مع المقاولين وغيرهم من أصحاب المصالح المُشاركين.

وحتى مع توافر الحرص والعناية في التخطيط، ينبغي على الوكالة الاستعداد لأي تحديات أو تبعات سلبية يمكن أن تتمخض عنها عملية إغلاق المخيم. وسوف يركز هذا الفصل على عملية الإغلاق الفعلية للمخيم، بينما لن نتناول الأنشطة عبر الحدودية أو إعادة الدمج أو مساعدات إعادة التأهيل إلا عند الحديث عن الفئات المعرضة للخطر.

! قد تنطوي عملية إغلاق المخيم على صعوبات كبيرة بالنسبة لوكالة إدارة المخيم، ذلك أنها تتم في نهاية مجموعة من العمليات والإجراءات التي غالباً ما تكون طويلة وشاقة، ويكون فيها السكان في العادة قد أضناهم التعب وينتاب خلالها سكان المخيم والعاملين القلق حول المستقبل وتكون خلالها الوكالات الأخرى قد حزمت أمتعتها أو غادرت بالفعل. كذلك فقد تحدث في وقت تشهد فيه الميزانيات والموارد أقل مستوى لها، ويكون فيها التركيز منصباً على حزم الأمتعة والعودة للوطن. وما أن يُعلن أن المخيم و/أو عمليات إدارة المخيمات على وشك الإغلاق وستبدأ بعدها مرحلة الإخلاء التدريجي حتى يحدث انكماش للمعنويات والتركيز. وفي وقت يتطلب الأمر نظرة متجددة لضمان تنفيذ إغلاق المخيم على نحو يتسم بالمسؤولية، قد تجد وكالة إدارة المخيم صعوبة كبيرة في العناية بمساعدة وحماية المجتمع وإدارة الموقع في هذه المرحلة النهائية.

الحلول المستدامة

تتمثل إحدى المهام الرئيسية لوكالة إدارة المخيم في العمل مع أصحاب المصالح الرئيسيين في الاستجابة المخيمية، وذلك لضمان تحديد الطول المستدامة لسكان المخيم. ويُستخدم مصطلح «الطول المستدامة» لوصف العملية التي بمقتضاها تنتهي حالة النزوح بالنسبة للسكان. وتوجد عدة حلول مستدامة مختلفة للاجئين والنازحين داخلياً:

إن تحقيق أحد الطول المستدامة للنزوح الداخلي يعني أن يتمتع النازحون داخلياً بمجموعة حقوقهم الإنسانية الكاملة وهو ما يجعل بمقدورهم بناء حياتهم. ويمكن تحقيق الحل المستدام من خلال واحدة من الخيارات التالية:	بالنسبة للاجئين، ينبغي السعي لتحقيق الطول المُستدامة التالية بقدر الإمكان كجزء من نهج شمولي في هذا الصدد:
<ul style="list-style-type: none"> • العودة إلى الموطن الأصلي. • التوطين المحلي في المناطق التي انتقل السكان النازحون للمعيشة فيها. • التوطين في أي مكان آخر من البلاد. 	<ul style="list-style-type: none"> • العودة الطوعية إلى الموطن الأصلي. • الدمج المحلي في بلد اللجوء. • إعادة التوطين إلى بلد ثالثة.

وتقع على عاتق وكالة إدارة المخيم مهام مثل إجراء عمليات التدريب و/أو نشر المعلومات على مستوى المخيم حول الحلول المستدامة والحق في العودة الطوعية وواجبات السلطات الحكومية في هذا الشأن وهي تقوم بتلك المهام بالتنسيق مع وكالة القيادة القطاعية/العنقودية.

وتضلع الدول بواجب أساسي في إعداد الظروف الملائمة التي تسمح للنازحين بالاستفادة من الحلول المستدامة، وبغض النظر عن طبيعة هذا الحل، ينبغي أن يُتاح تنفيذه طوعاً وبشكل يحفظ للمرء أمنه وسلامته وكرامته.

التقييم

ربما تعد أهم الأشياء في عمليات رجوع السكان إلى موطنهم تقييم ما إذا كانت هذه العودة طوعية من عدمه، ذلك أن تقييم درجة الإرادة الحرة التي تتمتع بها مجتمعات المخيم في العودة تعد أحد المسؤوليات الأساسية لجميع أصحاب المصالح ومنهم وكالة إدارة المخيم. وينبغي أن يكون قرار العودة نابعاً من القدرة على حرية الاختيار وقائماً على علم بحقائق الأوضاع، وذلك عن كل من الأوضاع داخل منطقة أو بلد النزوح وعن منطقة أو بلد الموطن. وتتضمن حرية الاختيار الطوعية - والمستمدة من مبدأ عدم الإعادة القسرية (وهو الشرط الذي يتضمنه القانون الدولي للاجئين والذي يمنع الإعادة القسرية غير الطوعية للاجئين إلى بلادهم) - غياب أي ضغوط أو أي شكل من أشكال التهديد والإكراه. وهناك أنواع أخرى من الضغوط وهي الضغوط المادية والتي قد تشمل إطلاق وعود غامضة بتملك قطع من الأراضي عند العودة أو صرف تعويضات مالية، وهناك كذلك الضغوط النفسية والتي قد تتضمن تكرار التحذيرات أو التهديدات أو نشر رسائل الكراهية.

ينبغي على وكالة إدارة المخيم التعاون مع السلطات وأصحاب المصالح الإنسانيين، مثل وكالات القيادة القطاعية/العنقودية، في التأكد من أن عودة السكان إلى موطنهم تمت طوعياً ودون أن يشوب ذلك أي شكل من أشكال الضغوط. ويقع على القائمين على التعبئة المجتمعية التابعين للوكالة القيام بزيارات منزلية والتقاء الأفراد والأسر لتحديد مصالح سكان المخيم ودوافعهم الأساسية للعودة، وهنا ينبغي أن تستعين الوكالة بجميع المنتديات، مثل لجان الشباب والنساء والعجائز، لمناقشة دوافع العودة، وقد تكون اجتماعات مجموعات المناقشة مفيدة في هذا الصدد من حيث قيامها بتحديد الدوافع وعوامل «الجذب» و«الدفع» الممكنة.

❗ يُستخدم تعبير عوامل «الجذب» و«الدفع» كثيراً في ميدان العمل الإنساني.

ففي سياق المخيم:

يشير عامل «الدفع» إلى خاصية من الخصائص أو حادثة من الحوادث تدفع بالشخص بعيداً أو تستحثه على ترك بيئة المخيم. وقد تكون الأسباب الداعية لذلك أشكال الشقاق والصراع التي تدب داخل المخيم أو الظروف غير المريحة أو الاضطهاد أو تجاهل حقوق الإنسان أو غياب المساعدات والخدمات.



أما عامل «الجدب» فيشير إلى خاصية أو حدث يجذب المرء إلى المخيم. وقد تكون الأسباب الداعية لذلك توفر الأوضاع المعيشية الأفضل وتوفير الخدمات والاهتمام بحماية السكان ولم الشمل مع الأسرة أو المجتمع.

العودة الطوعية

لكي يمكن اعتبار العودة طوعية، ينبغي أن يكون قرار العودة نابعاً من الإرادة الحرة للفرد وقائماً على علم بحقائق الأوضاع. ومن الضروري ضمان إطلاع السكان النازحين على المعلومات المتعلقة بحقائق الأوضاع في موطنهم أو مقر استيطانهم الجديد بحيث تتسم هذه المعلومات بالدقة والموضوعية والتعبير عن آخر المستجدات. ويأتي قرار العودة الطوعية عفويًا، وبمجرد أن يُتخذ القرار بمغادرة المخيم، تحدث العودة إما بأعداد صغيرة من السكان وبشكل سريع للغاية أو بأعداد قليلة وعلى امتداد فترة أطول من الوقت، كما قد تتم العودة الطوعية بشكل منظم بواسطة السلطات والوكالات الإنسانية عندما تكون ظروف العودة سائحة للسكان.

وتعتمد عودة النازحين داخلياً أو اللاجئين إلى موطنهم على طبيعة الأوضاع السائدة في بلد الموطن، وتكون المتطلبات الضرورية - الطوعية والأمن والسلامة والكرامة - واحدة بالنسبة لكلا الفئتين. وتتضمن العودة الطوعية المتحققة في ظل أوضاع من الأمن والسلامة والكرامة عدداً من الشروط التي يجب تلبيتها، فيجب ضمان اشتراطات الأمن والسلام أثناء العودة وبعدها، كما ينبغي قياسها على ضوء المعايير التالية:

- الأمن الحسي، مثل الحماية من الهجمات المسلحة أو أي تهديدات بدنية.
- الأمن المادي، مثل أمن الأرض والممتلكات والقدرة على كسب الرزق.
- الأمن القانوني، مثل المساواة أمام القانون، وعدم التعرض للتمييز بسبب النزوح والقدرة الكاملة على التمتع بالموارد واسترداد كامل الحقوق السابقة.

ورغم عدم وجود مفهوم متفق عليه عالمياً بشأن مصطلح الكرامة، إلا أنه يعني عملياً احترام رؤى ورغبات مجتمعات النازحين، كما يعني كذلك عدم تعرض النازحين لأي شكل من أشكال المعاملة المؤذية أو التي تحط من كرامتهم، وأن تتم معاملتهم طبقاً لما تمليه المعايير والقوانين الدولية.

ويقع على عاتق وكالة إدارة المخيم التنسيق بشكل وثيق مع السلطات الحكومية ووكالة القيادة القطاعية/العنقودية والمطالبة بتوفير الشروط والظروف الملائمة لعمليات العودة الطوعية، وكذا إطلاع مجتمع المخيم على أدوار ومسؤوليات أصحاب المصالح المُشاركين. وأثناء العودة الطوعية، ينبغي العمل على ضمان حرية الحركة في جميع مناحيها، وهو ما يتضمن السماح للنازحين إما بالعودة أو الاستقرار طوعياً في إقليم آخر من البلاد. وينبغي تمكين السكان النازحين من العودة غير المشروطة لأوطانهم وكذلك السفر على وتيرتهم الخاصة، وخلال ذلك يجب دائماً مراعاة وحدة العائلة بأكملها عند الانتقال. ومتى استلزم الأمر، ينبغي إبداء العناية بالفئات المعرضة للخطر. ويجب السماح للنازحين بجلب

ممتلكاتهم المنقولة معهم، كما ينبغي لعملية التخطيط للعودة الطوعية أن تأخذ في الاعتبار مواسم المدارس والزراعة.

▲ صوت من الميدان -

سريلانكا تورد التقرير التالي عن عودات النازحين

«نظراً لعمليات العودة التي تستحوذ على جل مجهوداتنا حالياً وكون العودة إلى الوطن مدعاة اهتمام العديد من النازحين داخلياً ولا شك، قام فريق إدارة المخيم بإعطاء بعض الدورات التدريبية عن العودة. وقد أعطيت هذه الدورات في المواقع أمام مجموعة منتقاة من السكان، كما أعطيت أمام الحشود الغفيرة في الأماكن العامة مع دعوة السكان دعوة مفتوحة إليها. كذلك فقد عمل الفريق عن قرب مع فريق متابعة الحماية وقدم مساعداته في نشر المعلومات المتعلقة بالعودة، بما في ذلك الحقوق المستحقة للسكان عند عودتهم والإجراءات والممارسات المحلية أثناء عمليات العودة السابقة والتي ينبغي للإمام بها وكذلك عملية دمج المواقع - حيث تم دمج المواقع نتيجة للعودة.

وقد طُلب إلى بعض النازحين داخلياً الانتقال من المواقع الأقل ملائمة إلى المواقع التي تم الاستقرار على ملائمتها لاستيعابهم لفترات أطول. وللنازحين داخلياً الحق في البقاء في مواقع النازحين داخلياً دون أن يتم إلغاء قيدهم أو أن تُقلل المساعدات المقدمة لهم».

يجب دائماً على وكالة إدارة المخيم التواصل مع قادة المجتمع فيما يتعلق بقضايا العودة وإعادة التوطين، بيد أن التشاور مع هؤلاء وحده ليس كافياً، فقد لا تمثل رؤاهم تطلعات وطموحات الجميع، هذا إلى جانب أن عملية اتخاذ القرار بشكل جماعي فيما يتعلق بآليات الحماية أو كسب المعاييش قد تأتي على الاحتياجات الفردية، ما يمثله ذلك من مجازفة، وينطبق ذلك بشكل خاص على الفئات المعرضة للخطر والتي ينتابها الخوف من أن يرحل الجميع ويتركونهم ورأئهم.

العودة العفوية

قد تحدث العودة العفوية للسكان النازحين فجأة وبشكل غير متوقع، وقد تؤدي إليها التطورات المفاجئة في الوطن الأم أو نتيجة لتبدل الأوضاع الأمنية في منطقة النزوح. وينبغي على وكالة إدارة المخيم توفير الدعم في وسائل الانتقال متى دعت الحاجة إذا سُنحت الظروف الملائمة للعودة. وينبغي ألا يتم إغفال احتياجات الفئات المستضعفة فيما يتعلق بوسائل النقل، كذلك فلا ينبغي إغفال احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أثناء المرحلة الأولى من عمليات العودة.

وقد يقرر النازحون العودة إلى الوطن أو الترحال إلى مناطق أخرى حتى عندما تكون الأوضاع السائدة على الطريق أو المكان المختار غير آمنة. وينبغي على وكالة إدارة المخيم أن تسعى لتحديد الدوافع التي تحدد بالسكان للعودة أو الرحيل، وقد يتضمن ذلك تحديد أشياء أخرى، مثل الدوافع السياسية أو العسكرية أو أشكال زيادة التوتر. وقد يتبين نتيجة لعملية استكشاف الدوافع تلك أن بعض الفئات المعينة تشعر بالتمييز ضدها أو بانعدام الأمان نتيجة لوجود فئات أخرى مناوئة ضمن المخيم. كذلك فإن الأوضاع التي تخرب قطاعات بأكملها من المخيم مثل المحن أو عدم كفاية الطعام أو المياه أو غيرها من الخدمات، جميعها أسباب قد تجبر الناس على الرحيل.

وبالتعاون مع السلطات وجهات توفير الخدمات، ينبغي على وكالة إدارة المخيم التصدي للمحن أو الأوضاع الأمنية المتردية أو أشكال زيادة التوتر. ويعتمد لجوء الوكالة على توصية السكان بالبقاء من عدمه على طبيعة الأوضاع والظروف ولا يجب أن يحدث ذلك إلا بالتشاور مع وكالة القيادة القطاعية/العنقودية وجهات توفير الخدمات والسلطات. كذلك فقد تُستخدم كلمة «العودة العفوية» للإشارة إلى السكان الذين يختارون العودة على مسؤوليتهم الخاصة وليس كجزء من برامج العودة التي تتولى الوكالة التنظيم لها.

⬆️ الانتقال والعودة الطوعية في شمال أوغندا:

تقرير من (هيومان رايتس فوكاس)

«يرغب السكان الأشوليون بالعودة إلى وطنهم، وقد بدءوا بالفعل في العودة، وذلك رغم نقص المياه والطرق ومواد البناء والأدوات والمعلومات. إن العودة الطوعية هي أحد حقوقهم لأنه كما تنص السياسة الوطنية للنازحين داخلياً: «تلتزم الحكومة بتعزيز حق النازحين داخلياً في العودة الطوعية لأوطانهم أو أماكن إقامتهم المعتادة بشكل يصون لهم أمنهم الشخصي وكرامتهم». ومن ثم يقع ضمن مسؤولية الحكومة والمنظمات بين الحكومية والمنظمات غير الحكومية توفير المناخ السانح للعودة بدون محاولة فرض سيطرتها على الأمر. وتشمل توصيات الانتقال والعودة الطوعية ما يلي:

١- إعلان الحكومة إعلاناً صريحاً ولا لبس فيه أن عهد النزوح القسري قد انتهى للأبد.

٢- ينبغي على الحكومة ضمان الحق في العودة الطوعية وإطلاق الرسالة الإعلامية الواضحة والمتسقة التي تفيد ذلك.

٣- ضرورة أن تتفادى الحكومة والمنظمات بين الحكومية/المنظمات غير الحكومية فعل أي شيء عن عمد أو غير عمد يمكن أن يعوق الناس أو يمنعهم نفسياً من العودة للوطن.



- ٤- ينبغي الحرص على التواجد الدوري لقوات الشرطة في أنحاء أرض الأشوليين للتعامل مع الجرائم وغيرها من التهديدات.
- ٥- ينبغي أن يكون النهج المتبع إزاء البنى التحتية وتوفير الخدمات، وخاصة الماء والطرق، قائماً على إعادة التأهيل وليس مجرد تقديم المعونات الطارئة للسكان النازحين.
- ٦- ينبغي إطلاع النازحين داخلياً على كافة ما يتعلق بالبنى التحتية وتوفير الخدمات وتوزيع المعونات الغذائية من معلومات دقيقة لضمان نجاح التخطيط لعودتهم.
- ٧- ينبغي ضمان خضوع جهات توفير المعونات للمساءلة أمام مستلمي المعونات من خلال استبدال نموذج الإدارة المخيمية بنموذج المساءلة. كما ينبغي أن تكون المناقشات المفتوحة بين النازحين داخلياً/المنظمات بين الحكومية/المنظمات غير الحكومية والحكومة في الاجتماعات العامة هي القاعدة التي يتحقق من خلالها إشراك الأطراف الإنسانية مع المجتمع الإنساني».

الإعادة أو الترحيل القسري

عندما تمارس السلطات ضغوطها لقسر الناس على العودة أو الانتقال إلى مناطق غير آمنة، فإن على وكالة إدارة المخيم الاعتماد على وسائلها القانونية في الدفاع عن حقوق النازحين. وينبغي على جهود الدفاع أن تكون على هيئة مبادرات مشتركة بين الوكالات ويتم التنسيق لها مع وكالات القيادة القطاعية/العنقودية.

وعلاوة على ذلك تستدعي عمليات الإعادة أو الترحيل القسرية استجابة دولية قوية وتدخلات رفيعة المستوى من الأمم المتحدة ومن ثم لا فهي تخرج عن نطاق هذا الفصل. وقد تصبح عملية ترحيل السكان النازحين ضرورية في ظل ظروف بعينها، وشريطة أن لا يُغفل أثناء ذلك ضمان أمن وسلامة السكان في مناطق الترحيل. وينبغي على جميع عمليات ترحيل النازحين أن تتم بشروط الطوعية والسلامة والأمان والكرامة.

▲ إغلاق المراكز الجماعية - صوت من الميدان

«كان مناط الأولوية في صربيا هو إغلاق المراكز الجماعية الباقية. وقد تأخرت هذه العملية بسبب عدم اعتراف الحكومة بالدمج المحلي كحل مستدام بالنسبة للنازحين داخلياً وتفضيلها لتشجيع العودة. كذلك فقد كانت خصخصة الشركات التي كانت مملوكة للدولة في السابق تعني أن تتجه رغبة الملاك الجدد إلى استرداد الأرض والمباني التي كانت تستخدم في السابق كمراكز جماعية. والآن نجد ثمة عدد من الاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة لمساعدة النازحين داخلياً على الانتقال من المراكز الجماعية ودمجهم مع المجتمع المحلي. ورغم

أن العديد من هذه الاستراتيجيات كانت متاحة للاجئين لعدة سنوات بيد أنه لم يجر توسيع مظللتها لتشمل النازحين داخلياً إلا مؤخراً، وخاصة إستراتيجية الإسكان الاجتماعي. ولم ينتقل سوى عدد قليل من النازحين داخلياً إجمالاً من المراكز الجماعية وبدون منظومة بديلة قادرة على الصمود لاحتياجاتهم بضعة سنين أخرى. وتشمل الاستراتيجيات الحالية ما يلي:

- توفير حوافز ومخصصات مالية صغيرة لمساعدة النازحين داخلياً على الحصول على مساكن خاصة.
- توفير مواد البناء للنازحين الذين بدءوا بناء منازلهم بأنفسهم ولكنهم يفتقدون المواد اللازمة لاستكمال البناء.
- إدراج النازحين داخلياً في خط الإسكان الاجتماعي التي تستهدف توفير الإسكان المدعم للفئات المستضعفة.
- نقل المستضعفين من النازحين داخلياً إلى المؤسسات المتخصصة في التعامل مع حالاتهم، بما فيها دور المسنين.
- دعم خطط الرعاية الأسرية الخاصة بالنازحين داخلياً.
- تحويل المراكز الجماعية إما إلى مؤسسات متخصصة أو مساكن مدعمة».

الإخلاء التدريجي ومغادرة وكالة إدارة المخيم

في بعض الأوضاع، وحتى عندما يصعب تحديد أحد الحلول المستديمة، قد تضطر وكالة إدارة المخيم وغيرها من جهات توفير الخدمات لحزم أمتعتها والانسحاب من المخيم، بينما يظل المخيم قائماً. وقد يرجع السبب وراء ذلك إلى تحسن الأوضاع أو تدهورها.

وينبغي أن يكون قرار وكالة إدارة المخيم بالرحيل وتوقيت هذا الرحيل قائماً على تقييم شامل تجريه الوكالة للأوضاع. وعندما تشير جميع المؤشرات إلى ضرورة مغادرة الوكالة، ينبغي أن يتم الحفاظ على مصلحة سكان المخيم وعلى الوكالة أن تتأكد من أن جميع أصحاب المصالح لازالوا مضطلعين بمسؤولياتهم، ويعد التخطيط والتنسيق الحريص لمرحلة الرحيل أمراً في غاية الأهمية.

وتشمل مؤشرات جدوى مغادرة وكالة إدارة المخيم ما يلي:

- تحديد الحلول المستدامة التي في المستطاع تنفيذها
- انتهاء الحاجة الماسة لسكان المخيم للحماية التي توفرها وكالة إدارة المخيم
- تحسن الأوضاع في منطقة/ بلد الموطن بدرجة تسمح للعودة.
- رفض سكان المخيم الحلول المستدامة المعروضة وعجز وكالة إدارة المخيم عن مواصلة إدارة المخيم لأسباب مالية و/أو أخلاقية.

- جفاف الدعم المقدم من الجهات المانحة لإدارة المخيم، سواء كان لهذا ما يبرره من وجهة نظر وكالة إدارة المخيم أم لا.
 - عوامل الأمن والسلامة، مثل وجود ما يهدد حياة وممتلكات الفريق الإنساني العامل في المخيم.
 - كان وجود عمال المعونات أو مجموعات معينة من عمال المعونات يضع السكان تحت خطر التعرض للإيذاء بشكل يتجاوز الحماية التي تمنحها الضمانات المقدمة.
 - صار الوصول بالخدمات للسكان النازحين متعذراً أو أصبح غاية في الصعوبة.
 - نشأت ضرورة لإيجاد حل استيطاني انتقالي آخر.
- وفي هذا الوضع، يجب تطبيق بعض الإجراءات التي جاء ذكرها في هذا الفصل والضرورية في حالة إغلاق المخيم. وتشمل هذه الإجراءات التواصل مع السلطات وغيرهم من أصحاب المصالح من أجل تعزيز حماية سكان المخيم ومستقبل توفير المعونات لهم.

▲ استراتيجيات الإنهاء التدريجي والمغادرة - صوت من الميدان

«على الرغم من عمليات البناء الجارية للمنازل الدائمة، وعودة أو إعادة توطين العديد من العائلات المتأثرة جراء إعصار تسونامي، ظلت هناك مجتمعات نازحة في المخيم بعد ١٨ شهراً من وقوع الكارثة في جنوب سريلانكا. وكان بعض هؤلاء طبقاً للقوائم الحكومية من المستحقين للمنازل التي تتولى بنائها الحكومة والوكالات الدولية والمنظمات الدينية والمجتمعية المحلية. ولم تكن المسألة بالنسبة لهم سوى مسألة وقت وصبر.

وبالنسبة لآخرين، ممن كانوا «مستأجرين» أو «عائلات ثانوية» أو «شاغلين لأراضٍ بطريقة وضع اليد»، لم يكن هناك وضوح فيما يتعلق بالحل المستدام. وكان هؤلاء الناس إما قاموا بتأجير المنازل أو شغلها بطريقة وضع اليد عقب كارثة تسونامي - والتي أتى عليها الدمار منذ ذلك الحين ويتعرضوا للتشرد على إثرها - أو كانوا أفراد عائلات ممتدة عاجزين أو غير راغبين في التعايش - كما هو حالهم في السابق - في المنازل الدائمة الجديدة. وظلت أحقيتهم في الإسكان من عدمه غير واضحة، وقد ظلوا على إقامتهم في المخيمات، والتي كانت تخلوا بسرعة كبيرة من سكانها وصار توفير الخدمات فيها قليلاً للغاية أو منعماً. وقد تم دمج بعض المخيمات الباقية في جنوب سريلانكا، بينما تم إغلاق عدد من المخيمات الأخرى. وكان ملاك الأراضي ينادون باستعادة أراضيهم بينما كانت الحكومة ترغب في جعل الشريط الساحلي خالياً من المخيمات. ولم يزل هناك الكثير من الجهد الذي يتعين القيام به لولا فقر الإمكانات.

وفي تلك الأثناء، وفي شرق سريلانكا، كان الوضع الأمني الذي حدا بعدد هائل من العائلات للزوح قبل عاصفة تسونامي قد بدأ في التدهور مرة أخرى. وكان



هناك طلب على الموارد التي تملكها وكالة إدارة المخيم من أجل الاستجابة للحالة الطارئة الجديدة باتجاه شمال البلاد. وبعد تفكير فيما هو متاح أمامها من خيارات، قامت وكالة إدارة المخيم بتنفيذ مشروع للإخلاء التدريجي مدته شهرين ويستهدف ثلاثة أهداف رئيسية:

1. استكمال التحديث النهائي الأخير لقاعدة البيانات بين القطاعية للمخيم، وذلك بهدف إعطاء جهات توفير الخدمات والسلطات الباقية رؤية واضحة حول الأشخاص الباقين في مواقع المخيم ونوعية التجهيزات الباقية.
2. استكمال برنامج التدريب والتعليم في المخيمات التي آلت على نفسها بناء قدراتها الذاتية في الإدارة وتوزيع منشورات بأسماء وبيانات الإدارات الحكومية وجهات توفير الخدمات التابعة للمجلس البلدي.
3. نقل مسؤولية رعاية الطوارئ والصيانة في المواقع إلى إحدى المنظمات غير الحكومية الوطنية.

مسؤوليات إدارة المخيم

- تشمل مسؤوليات وكالة إدارة المخيم أثناء مرحلة الإخلاء التدريجي وإغلاق المخيم العاملة فيه المهام التالية - والتي سيتم التفصيل لها فيما بعد:
- التخطيط للمغادرة وإغلاق المخيم من البداية.
 - التأكد من مدى كون قرار السكان بالعودة أو إعادة التوطن نابغاً من الإرادة الحرة للسكان.
 - التنسيق وضمان مشاركة جميع أصحاب المصالح في العملية.
 - التواصل والتحاو مع السلطات الحكومية ومع وكالة القيادة القطاعية/العنقودية.
 - تنفيذ وإطلاق الحملات الإعلامية حول إغلاق المخيم والطول المستدامة.
 - تعزيز حماية الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة والمجموعات المستضعفة.
 - إدارة وإنهاء التعاققات والاتفاقيات.
 - إدارة الوثائق والبيانات بما فيها المعلومات الشخصية المصنفة تحت بند السرية.
 - إدارة توزيع أو تملك أصول المخيم ومنشأته.
 - تعزيز حماية السكان الباقين في المخيم وتلبية احتياجاتهم مستقبلاً.
 - ضمان مغادرة موقع المخيم على وضعه السابق بحيث يصلح للغرض الذي كان يُستخدم لأجله قبل إنشاء المخيم.
 - ضمان التصدي للمشاكل البيئية.

التخطيط للمغادرة منذ البداية

كما ذكرنا آنفاً، ينبغي النظر لعملية التخطيط للمغادرة والإغلاق النهائي للمخيم كجانب مكمل لعملية إنشاء المخيم، ذلك أن جميع أشكال التوثيق والاتفاقيات المبرمة أثناء مرحلة

إنشاء المخيم، بما فيها جميع الوثائق القانونية ذات الصلة، قد تكون لها أهميتها البالغة أثناء مرحلة الإغلاق. وينبغي أن تكون خطط تسليم وتفكيك المخيم المزمع تطبيقها مع الشركاء الحكوميين أو غيرهم من جهات توفير الخدمة قائمة منذ بداية إنشاء المخيم، ونفس الأمر ينطبق على الاتفاقيات المبرمة مع المجتمع المضيف وسكان المخيم بشأن البنى التحتية للمخيم ومنشأته.

وبالمثل، ينبغي أن تعزز وكالة إدارة المخيم من علاقاتها مع سكان المخيم بشكل يكون فيه سكان المخيم منذ البداية، وبينما يشعرون بالأمان والدافع للمشاركة في المجرىات المعيشية للمخيم، على وعي بأن المخيم إنما هو مجرد إجراء مؤقت يركز على فرص المستقبل وإيجاد الحلول المستدامة. ويمكن للعمل مع سكان المخيم منذ البداية حول قضايا الحلول المستدامة أن يسهم في خفض الصدمة المصاحبة لإغلاق المخيم ويعزز الأمل وتوقع الأفضل لدى السكان. وبشكل مشابه يمكن لتطوير المشاركة والمهارات واستراتيجيات الإدارة الذاتية لدى مجتمع النازحين أن يسهم في خفض تكاليفهم على الآخرين كما يرفع من قدرتهم على درء المخاطر، وهو ما يسهم بالتبعية في جعلهم أكثر قوة بما يمكنهم من الاحتفاظ باستقلاليتهم واعتمادهم على الذات.

التنسيق والمشاركة

يقع ضمان المشاركة والتنسيق بين جميع أصحاب المصالح في المخيم أثناء إغلاقه ضمن مسؤوليات وكالة إدارة المخيم. وتشمل هذه المسؤولية متابعة انتقالات السكان النازحين من موقع المخيم وتبادل المعلومات والتفاوض بشأنها وكذا تسهيلها. وينبغي على وكالة إدارة المخيم البدء في صوغ استراتيجياتها للمغادرة بأسرع ما يمكن بعد الانتهاء من إنشاء المخيم، على أن تشمل هذه الإستراتيجية التطلع المتواصل للحلول المستدامة لأوضاع النزوح التي يعاني منها سكان المخيم.

ونظراً لمشاركة العديد من الأطراف في استراتيجيات العودة، يُنصح بإنشاء فريق عمل خصيصاً لهذا الغرض. وينبغي أن تتسم أدوار هذا الفريق بالوضوح والطابع الرسمي متى تطلب الأمر. وثمة مجالات معينة من العمل تتسم باتساع رقعة المسؤولية، خاصة المسؤوليات المشتركة بين وكالة إدارة المخيم وبين السلطات المحلية. وينبغي أن تكون الاجتماعيات التنسيقية بمثابة المنتدى الذي يتحقق خلاله تواصل تبادل المعلومات فيما يتعلق بالطبيعة الطوعية للعودة على ضوء المعلومات المتوفرة لدى الوكالات والتي تم استخلاصها من سكان المخيم.

وينبغي البدء في الحوار مع السلطات المحلية بخصوص قضايا العودة بأسرع ما يمكن. وينبغي على السلطات أن تكون في جميع الأحوال جزءاً من الآليات التنسيقية داخل المخيم - مثل الفريق العامل المعني بالعودة - وذلك ما لم يكن من الواضح أن الحكومة تعمل ضد مصلحة النازحين.

ومتى تطلب الأمر، وبالتعاون الوثيق مع وكالة القيادة القطاعية/العنقودية، يجوز لوكالة إدارة المخيم إقامة أو إجراء أيام/حلقات عمل تدريبية على مستوى المخيم وكذلك للمسؤولين الحكوميين ومسؤولي المنظمات غير الحكومية المهتمين بقضايا الحماية المرتبطة بالعودة الطوعية. ومن بين الموضوعات التي يمكن أن تغطيها هذه الحلقات القضايا الجنسانية ومفهوم العودة الطوعية والمبادئ التوجيهية للنازحين داخلياً والمرتبطة بالعودة وإعادة التوطين وإعادة الدمج.

وفي دورها التنسيقي، تضطلع وكالة إدارة المخيم بمسؤولية العمل الوثيق مع وكالة القيادة القطاعية/العنقودية والتوسط لدى جهات توفير الخدمات والجهات المانحة لها لتوفير المساعدات الخاصة بإعادة الدمج وإعادة التأهيل وإعادة الإنشاء. ومتى أمكن، ينبغي إطلاق البرامج بين الحدودية في الموطن الأصلي للنازحين على أن تتولى ذلك وكالات القيادة القطاعية/العنقودية وبدعم من وكالة إدارة المخيم، والتي قد يتمثل دورها هنا في توفير المعلومات الخاصة باحتياجات المجتمع وإرساء الصلة بين جهود الإغاثة والتعافي المكبر والتنمية طويلة الأمد. ولهذه الأهمية الكبيرة إذا أردنا أن نتحقق صفة الاستدامة للحلول الموضوعية.

الحملة الإعلامية

من بين المهام الرئيسية للمقابلة على عاتق وكالة إدارة المخيم توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات الدقيقة والموضوعية والمحدثة عن سكان المخيم، وهي قد تشمل المعلومات الخاصة بطبيعة الظروف السائدة في الموطن الأصلي للسكان وكذلك مواد بناء الوحدات السكنية في المخيم والوثائق وغيرها من أصول المخيم التي ينبغي عليهم أخذها عند الرحيل.

كما ينبغي أن تتوفر للسكان المعلومات الدقيقة وغير المتحيزة المتعلقة بأوضاع الأمن والسلامة، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بالألغام الأرضية وتوافر الوحدات السكنية والأرض وكسب الرزق والرعاية الصحية والتعليم. كما قد تتولى السلطات و/أو النازحون أنفسهم إطلاق البعثات الاستطلاعية، التي يُطلق عليها أحياناً «زيارات الذهاب والتقصي». وغالباً ما يتم استخلاص أهم المعلومات من الأفراد الذين يخرجون في رحلة تفقدية جيئة وذهاباً إلى الوطن لتقييم مجمل الأوضاع قبل العودة بعائلاتهم.

ويتخذ العديد من النازحين قرارهم فيما يتعلق بالعودة اعتماداً على عدة عوامل دفع وجذب مختلفة، والتي قد تقوم على دوافع واعتبارات أمنية أو سياسة أو احتياجات مادية أو خليط من كل هذا.

▲ زيارات الذهاب والتقصي – صوت من الميدان

يورد أحد القائمين على إدارة المخيم مثلاً على أفضل الممارسات في زيارات الذهاب والتقصي: «بعد التخطيط لزيارات الذهاب والتقصي أحد الأنشطة التي يمارس فيها سكان المخيم حقهم في المشاركة في عملية العودة واكتساب المعلومات عنها. وينبغي أن تكون هذه الزيارات من الأنشطة التي تعزز الثقة في النفس كما ينبغي التخطيط لها جيداً. ورغم ذلك، فإن الزيارة نفسها تمثل جانباً واحداً من زيارة الذهاب والتقصي، ذلك أن هناك جانباً آخر شديد الأهمية هو «العودة إلى المخيم وتشارك المعلومات حول الزيارة». وفي التخطيط لمرحلة وضع النتائج الخاصة بزيارات الذهاب والتقصي، تكون لدى لجان المخيم القائمة غالباً الفرصة السانحة لتلعب دوراً رئيسياً في ترأس الاجتماعات ونشر المعلومات عن الزيارة للمجتمع ككل. كما يمكن للمشاركين في هذه الزيارات الانضمام للاجتماعات التي تُعقد بين الوكالات وإصدار تقاريرهم عما رأوه. وتتساوى أهمية نشر المعلومات بعد الزيارة مع أهمية الزيارة نفسها».

وتقع مسؤولية إطلاق الحملات الإعلامية المخيمية حول العودة على عاتق وكالة إدارة المخيم، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية. وينبغي على وكالة إدارة المخيم ضمان تنظيم الحملات الإعلامية من خلال مبادرات التواصل الخارجي التي تصل لجميع الأسر والمنازل. وتشمل قنوات الاتصال التي يتسنى من خلالها لهذه الحملات توصيل رسالتها الإذاعة والمسرح والمدارس والمرافق التعليمية ودور العبادة ومن خلال عرض أفلام الفيديو التي تصور الأوضاع في الوطن.

وفي أثناء عملية توصيل هذه المعلومات إلى الفئات المختلفة، ينبغي أن يتم توصيلها إلى كل من اللجان المخيمية القائمة والجماعات النسائية كل على حده. وتعد المدارس وجمعيات الآباء والمدرسين من الوسائل التي يتسنى من خلالها توصيل المعلومات للأطفال، وينبغي أن تُتاح للأطفال هم أيضاً الفرصة لطرح تساؤلاتهم والتعبير عن تطلعاتهم فيما يتعلق بالعودة ومخاوفهم بشأنها.

ولدى وكالة إدارة المخيم دور تلعبه في توفير المعلومات عن إجراءات العودة وترتيبات الانتقال. وعندما تكون شركات النقل المحلية أو المنظمات الإنسانية الدولية هي المسؤولة عن توفير وسائل الانتقال، فيجب حينها تحديد المسؤوليات والاتفاق عليها تحريراً. ويجب أن يتم نشر المعلومات الخاصة بعملية العودة على النحو الذي يسمح للجميع بالإطلاع عليها وطرح الأسئلة متى تطلب الأمر ذلك. وينبغي أن تغطي هذه المعلومات على الأقل ما يلي:

- إجراءات التسجيل الخاصة بالراغبين في العودة.
- الإجراءات والترتيبات الخاصة بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، مثل النساء الحوامل والمعاقين والعجائز.

- الإجراءات والخيارات الخاصة بالأشخاص غير الراغبين في العودة.
- معلومات عن أدوار ومسؤوليات الوكالات المشاركة في جهود العودة.
- توقيت ووسائل الانتقال وإجراءات المغادرة.
- الإجراءات الخاصة بنقل الممتلكات.
- الإجراءات المتخذة عند الوصول إلى الوطن
- التفاصيل الخاصة بأي برامج تعويضات معروضة عند العودة.
- إنهاء قيد أسماء المغادرين من قاعدة بيانات التسجيل النظامية.

الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات الأكثر عرضة للخطر

يحتاج كل من العجائز والمرضى بشكل مزمن والمعاقين والأشخاص الذين يعانون عجزاً في الحركة والانتقال لدعم إضافي يراعي ظروفهم ويكفيهم عبء السؤال، ويجب أن تتوافر لهؤلاء أنظمة إحالة خاصة تلبي احتياجاتهم أثناء عملية العودة بالكامل. وأحياناً ما يقرر السكان النازحون والمنظمات الإنسانية ترك الأفراد المنتمين للفئات المعرضة للخطر ورأيهم وتنظيم عودتهم حالماً تتوفر المساعدات التي تكفل إعادة دمج هؤلاء. بيد أنه يُحذّر ألا تتم عودة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة بعد عودة رفاقهم ومعارفهم، ذلك أن التخلي عن هؤلاء بصفة مؤقتة وتركهم وحيدين في المخيم الفارغ له آثاره السلبية على معنوياتهم وسلامتهم النفسية والاجتماعية، خاصة وأن استمرار الرعاية والمساعدة المقدمة لهم داخل المخيم ليس بالأمر المضمون دائماً، حيث أن الوكالات سوف تعتمد إلى التخفيض من حجم تواجدها أو تقوم بإخلاء المخيم من عاملها بالكامل، بينما تقرر السلطات تفكيك المخيم بعد استكمال عمليات العودة الجماعية.

ومتى كان هؤلاء الأفراد يغادرون على نفقتهم الخاصة، مثل أحد العجائز الوحيدين الذي يعاني صعوبة في الحركة، ينبغي أن يتم الاستقرار على مرافقين لهؤلاء لمعاونتهم أثناء كامل الرحلة. وينبغي تحديد هؤلاء المرافقين بحرص بالغ، ويفضل أن يتم اختيارهم من بين مجموعة العاملين الموجودين المدربين على الشؤون الاجتماعية وشؤون الحماية، كما ينبغي التفكير في تحديد الأجر المناسب لهذا المرافق. وينبغي أن يكون لدى هؤلاء العاملين المدربين القدرة على تحديد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أو الأكثر عرضة للخطر وتقدير حجم الرعاية الخاصة التي يحتاجونها أثناء العودة. وينبغي لمناطق المغادرة أن تتضمن مساحات خاصة مخصصة للفئات المعرضة للخطر وأفراد أسرهم. وبعد تحديد الأشخاص المستضعفين، يجب أن تتولى فرق التسجيل المتنقلة عملية تسجيل العاجزين من هؤلاء على الذهاب بأنفسهم إلى مكاتب التسجيل الخاصة بالعودة.

ولتقليل الاستضعاف أو الانفصال عن الآخرين، ينبغي تشجيع السكان على العودة في مجموعات تتضمن أفراد الأسر الممتدة أو النساء أو مجموعات العائلات المعتادة على العيش

معاً. كما ينبغي ضمان الترتيبات الخاصة بالعودة في مجموعات ودمجها في عملية العودة والتسجيل.

وتضطلع وكالة إدارة المخيم بمسؤولية متابعة عملية المغادرة ومراقبة جميع مناطق المغادرة. وينبغي على فرق المتابعين المدربين التركيز بشكل خاص على سلامة النساء والفتيات والأطفال الوحيدين. وتقع مسؤولية توفير الأمن أثناء عملية الرحيل على عاتق السلطات المحلية وسلطات تطبيق القانون المحلية. وينبغي أن تتولى وكالة إدارة المخيم التنسيق مع الوكالات الصحية فيما يتعلق بترتيبات العودة الخاصة بالأشخاص المحتاجين لترتيبات طبية خاصة.

وفي الغالب تضطلع الوكالة القيادية في شؤون حماية الأطفال بمسؤولية كبرى في إعداد الإجراءات المناسبة للأطفال غير المصحوبين بذويهم. وعلى هذه الوكالة التأكد مما إذا كان هؤلاء الأطفال راغبين في العودة في المقام الأول أم لا. ويغض النظر عن عمر الطفل، ينبغي أن تُتاح للطفل الفرصة دائماً في التعبير عن آرائه ومخاوفه. كذلك تتحمل هذه الوكالة المسؤولية عن ضمان تحقيق القدر اللازم من الرعاية للأطفال غير المصحوبين عند وصولهم. كما ينبغي الترتيب مع المجتمعات لمواصلة أنشطتها عند العودة. ويجب على وكالة إدارة المخيم التنسيق لجميع الأنشطة مع الوكالة القيادية وتوفير الدعم متى دعت الحاجة. وينبغي توضيح الأدوار المختلفة بين وكالة القيادة القطاعية/العنقودية ووكالات الحماية ووكالة إدارة المخيم والاتفاق عليها رسمياً.

يجب على وكالة إدارة المخيم ضمان إطلاع جميع الأطفال غير المصحوبين بذويهم بشكل ملائم على ما يخص عملية العودة وضمان أنهم مسجلين للعودة بأسمائهم. وينبغي إرساء نظام يضمن توفير برامج العودة أو غيرها من مزايا العودة لجميع الأطفال غير المصحوبين.

ويجب تعيين مرافقين لمساعدة الأطفال غير المصحوبين أثناء رحلة العودة بأكملها، وبحيث يتم اختيارهم بحذر وإعلامهم بمسؤولياتهم.

ويجب أن يصطحب الطفل في رحلته نسخة من جميع الوثائق والمستندات الخاصة به (مثل مستندات الرصد والشهادات الصحية والتعليمية) ويُعهد إلى المرافق الاحتفاظ بها متى تطلب الأمر.

وينبغي على وكالة القيادة المعنية بحماية الطفل تحديد ما إذا كانت الأسرة الراعية راغبة وقادرة على مواصلة رعايتها للطفل أثناء العودة وعند انتهائها أم لا. وبالمثل، يجب طلب رأي الطفل عما إذا كان يرغب هو نفسه في البقاء مع العائلة الراعية أم لا. ومتى أمكن، ينبغي على عمال الحماية والعمال الاجتماعيين أن يقيّموا بأنفسهم ما إذا كانت علاقة الطفل

بالعائلة المربية له تبدو مستقرة وما إذا كانت مواصلة رعايتها له مجدية أم لا. وينبغي أن يُؤخذ في الاعتبار أن الدعم المقدم للعائلة المربية سوف يتوقف عند العودة، وهو ما قد يدعو العائلة إلى الانفصال عن الطفل عند العودة وأحياناً بعد العودة. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون الأسرة المربية والطفل من منطقتين مختلفتين، ولذلك ينبغي دائماً التشاور مع الطفل وسواله عما إذا كان يرغب في العودة مع الأسرة المربية إلى موطنها أم لا.

البرامج الخاصة

إذا كان سكان المخيم في سبيلهم للعودة إلى مناطق محفوفة بالألغام الأرضية، فحينها ينبغي تنظيم دورات تثقيفية للجميع حول مخاطر الألغام. ويمكن تحقيقاً لذلك الاستعانة بعدد من الاستراتيجيات الإعلامية التي تتضمن عقد حلقات العمل التدريبية واستخدام الملصقات ومسرح الطفل.

◀◀ لمزيد من المعلومات عن مخاطر الألغام والتثقيف عن مخاطر الألغام، انظر دليل أفضل الممارسات الدولية في مكافحة الألغام وذلك في قسم القراءات والمراجع من هذا الفصل.

الوثائق وسجلات البيانات

بيانات السكان

تحتفظ الحكومة ووكالة القيادة القطاعية/العنقودية ووكالة إدارة المخيم بقواعد بيانات عن سكان المخيم، ومن المهم أن تتسم هذه البيانات بالدقة، نظراً لما لها من تداعيات مباشرة على تخطيط لوجستيات الانتقال والأمن وتوزيع الغذاء الخ. وعند إغلاق المخيم، ينبغي تداول هذه السجلات بالعبارة اللازمة نظراً لاحتوائها على معلومات شخصية عن سكان المخيم.

السجلات السرية الأخرى

قد يعاني النازحون في بعض الحالات من تهديدات جسيمة ومخاطر وشيكة بسبب وضعيتهم كنازحين. وقد تؤثر هذه التهديدات كذلك على أقرب الأقربين من أفراد عائلتهم الذين خلفهم في الوطن. وفي هذه الحالات، من المهم ضمان التواجد الدولي في المخيمات في جميع الأوقات، كما يجب إبقاء هوية السكان النازحين سرية وكذلك الأمر مع خط السير وخطط الانتقال والتي لا يجوز أن يعلم بها إلا مجموعة محدودة بقدر الإمكان.

السجلات الشخصية

يجب التعامل مع هذا النوع من الوثائق وإدارتها وتأمينها ونقلها أثناء عملية الإخلاء التدريجي للمخيم على نحو يتسم بالحرص والكفاءة. وينبغي توفير البيانات الصحيحة للوزارات التي تنتمي إليها الوكالات المختلفة مثل إدارة الهجرة أو وزارة التعليم أو وزارة

الصحة من أجل ضمان قدرة السكان النازحين العائدين على الحصول على وثائق الهوية المناسبة وكذلك الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الاجتماعية الأساسية عند العودة. كذلك ينبغي أن تكون سجلات المدرسة صحيحة بحيث تتم إدارة اختبارات المهارات ومستويات الكفاءة الطلابية بالشكل الملائم والفعال كجزء من عملية إعادة دمجهم. كما ينبغي إدارة ونقل السجلات الطبية وسجلات المستشفيات، خاصة المتعلقة باللقاحات والتحصينات، بالقدر اللازم من الحرص وذلك لضمان سلامة عملية الرصد من خلال التدخلات الطبية. وينبغي أن تظل السجلات الطبية مع النازحين أثناء انتقالهم.

المستندات الإدارية

تمثل تقارير العمليات ودفاتر الحسابات والسجلات المالية بعضاً من أهم السجلات الإدارية التي من الضروري المحافظة عليها خمس سنوات على الأقل تمشياً مع أفضل الممارسات المحاسبية. كذلك ينبغي وضع وثيقة بالدروس المستفادة على أن تتناول تاريخ المخيم بنجاحاته وما تحقق فيه والتحديات التي واجهها وكيف تم التصدي لها.

◀◀ لمزيد من المعلومات عن إدارة المعلومات، انظر الفصل ٥

إنهاء التسجيل

تصبح عملية إنهاء تسجيل السكان المغادرين بشكل منظم وعلى مراحل عملية سهلة وميسورة، وعادة ما تأتي هذه العملية مرتبطة بقوائم النقل التي تسجل جميع الأفراد العائدين. وبالمثل، ينبغي على السكان إنهاء تسجيلهم قبل استلام حزم العودة أو مخصصات النقل. وتصبح عملية إنهاء التسجيل أكثر صعوبة عندما يقرر الناس العودة من تلقاء أنفسهم، فقد يقرر السكان الإبقاء على بطاقات الحصص حتى يتسنى لهم العودة للمخيم إذا استلزم الأمر، أو قد يقررون ترك بطاقاتهم مع آخرين.

الاعتبارات البيئية

يتخلف عن إغلاق المخيم كميات كبيرة من النفايات من مختلف الأنواع، مثل مواد الملاجئ ومخلفات السكنى المتروكة والأشياء المعطوبة من جميع الأنواع وكذلك الكيماويات والبطاريات والأدوية المنتهية صلاحيتها وغيرها من مخلفات ونفايات مرتبطة بالقطاع الصحي والتي يجب التعامل معها بحذر. ويتضمن الإعداد لإغلاق المخيم أعمال التنظيف والتخلص الملائم من جميع أنواع النفايات - سواء بإزالتها أو دفنها داخل الموقع أو حرقها. كما ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بشكل خاص مخاطر تلويث التربة ومصادر المياه الناجمة عن هذه النفايات. وينبغي ترك موقع المخيم في حالة آمنة بحيث لا تحدث أي تبعات مستقبلية مثل تلك الناجمة عن ترك دورات المياه أو حفر النفايات مفتوحة أو عدم إزالة النفايات الخطرة.

وينبغي التشجيع على إعادة تدوير النفايات متى أمكن ذلك، حيث أن بعض المواد التي تتألف منها النفايات قد تكون ذات نفع للسكان المحليين. كلك فإن هناك العديد من المنشآت القائمة مثل المباني المدرسية والعيادات التي قد تكون ذات نفع للمجتمع المضيف. وينبغي إجراء تقييم لمدى سلامة البنى التحتية والخدمات القائمة - مثل مرافق ضخ ومعالجة المياه - مع أفراد المجتمع والسلطات المحلية، وذلك قبل إغلاق المخيم، ويمكن التفكير قبل إغلاق المخيم في إجراء بعض الإصلاحات في البنى التحتية لتركها في حالة سليمة.

ربما يكون وجود المخيم قد أدى للعديد من التغيرات البيئية، وبعض الآثار البيئية السلبية ربما لم يكن هناك مجال لتفاديها، مثل قطع الأشجار أو دمار الغطاء النباتي، ومن ثم فقد تدعو الضرورة لإطلاق برنامج لإعادة التأهيل البيئي، على أن يتم تنفيذ فعاليات هذا البرنامج بالتعاون مع المجتمعات المضيفة والسلطات المحلية، وبحيث لا يُكتفى بترك أمرها للوكالات الخارجية. كذلك ينبغي تشجيع تأمين فرص كسب الأرزاق كجزء من أي برامج لإعادة التأهيل يتم وضعها. وتتطلب جميع مبادرات إعادة التأهيل تمويلاً - رغم أن هذه المبادرات ليست بالضرورة مكلفة - وهو ما يفسر لنا ضرورة القيام بالتخطيط وتقدير التكاليف، بالإضافة إلى مبادرات جمع الأموال، مقدماً قبل القيام بأي إغلاق للمخيمات.

وهناك بعض التغيرات البيئية التي ربما تحدث وتنشأ عنها فائدة ومن ثم ينبغي النظر إليها بشكل إيجابي من جانب المجتمعات المحلية، والتي قد ترغب في أن يظل الموقع على حالته الحالية، وذلك بدلاً من إعادة تأهيله لإرجاع بعض سماته وخصائصه السابقة. ويصح هذا بشكل خاص عندما يتم تحويل الأراضي غير المنتجة إلى أراضي منتجة للرعي والزراعة، أو عندما تتم زراعة أشجار الخشب أو أشجار الثمار المنتجة. ويجب أن تعمل السلطات المحلية إلى جانب المجتمعات في تحديد بعض هذه التغييرات الإيجابية من أجل المحافظة عليها.

وينبغي بالنسبة لمناطق الجبال والمدافن المستخدمة من قبل سكان المخيم في وقت النزوح أن تكون ذات ترسيم واضح وتظل على هذا الحال عند العودة/التوطن النهائي لسكان المخيم. وقد يصبح هذا أمراً صعباً إذا كان السكان يدفنون موتاهم في مواقع متناثرة وليس في مكان واحد مشترك.

◀◀ لمزيد من المعلومات عن القضايا البيئية ذات الصلة، انظر الفصل ٦.

إدارة الأصول والممتلكات

تتولى وكالة إدارة المخيم المسؤولية عن ضمان توزيع جميع الأصول المادية في المخيم من خلال آليات تتسم بالشمولية والشفافية، وذلك بالتنسيق مع جميع أصحاب المصالح. ويعتمد أسلوب تحقيق ذلك على السياق. فعلى سبيل المثال، تقوم الأسر بتفكيك وحداتها السكنية وأخذ المواد المهمة معهم، مثل السلع غير الغذائية التي وزعت عليها - مثل قدور الطهي أو البطانيات - والتي صارت ملكاً لهم. كذلك فقد تتولى جهات توفير الخدمات تجميع صهاريج

وخزانات المياه، كما ينبغي أن تتولى السلطات تفكيك شبكة الأسلاك الكهربائية في الموقع بشكل آمن. أما الأسلاك والتجهيزات فقد تكون ملكاً للمجلس المحلي. ويمكن تسليم منشآت المخيم، مثل المدارس والقاعات المجتمعية أو الملاعب الرياضية إلى المجتمع المضيف و/أو السلطات الحكومية. وبالمثل، فإن أي أثاث مجتمعي، مثل المناضد والمقاعد أو أدرج الملفات، فينبغي توزيعها بشكل عادل. وتتولى وكالة إدارة المخيم المسؤولية عن إنهاء أي تعاقدات خدمية سارية - مثل عقودها مع مقاولي توصيل المياه. كما ينبغي أن تقوم بتسليم أعمال الصيانة المستقبلية للهياكل الأساسية - مثل الأسوار أو الطرق أو الممرات أو قنوات التصريف - للسلطات المعنية.

والأكثر أهمية من ذلك هو تسليم مرافق الصرف الصحي لمن يتولى أمرها أو جعلها آمنة، فينبغي مثلاً ردم دورات المياه وحفر المخلفات كما ينبغي إزالة أحواض دورات المياه وكذلك تكسير وإزالة القواعد الخرسانية المحيطة بمرافق الاغتسال وأسفل الوحدات السكنية. وفي بعض الأحوال، قد يتم ترك هذه البنى التحتية في وضع آمن ومستعد تحسباً لأي حالات طوارئ مستقبلية.

الأشخاص الباقيون

تتولى وكالة إدارة المخيم مسؤولية توفير الحماية وسبل المعيشة لأي سكان باقين في المخيم. وقد تستدعي الحاجة نقلهم داخل الموقع إلى بعض الوحدات المتجاورة لأسباب الأمن والصحة النفسية والاجتماعية، وينبغي تعديل أو مد أجل أي عقود مبرمة لمساعدة هؤلاء. وينبغي على العمال المجتمعيين تحديد احتياجات وتطلعات هؤلاء وتوفير الدعم لهم عند العودة عندما تدعو الحاجة لذلك.

التعامل مع انعدام اليقين

قد تصبح العودة في أوضاع الصراعات أو أوضاع ما بعد الصراعات، أو في أعقاب إحدى الكوارث الطبيعية، أمراً غاية في الحساسية، فقد يكتنفها قدر كبير من القلق وانعدام اليقين. وقد يصبح انعدام اليقين ذلك عما يقبع في المستقبل أمراً شديداً، خاصة عندما تصحبه شكوك تتعلق بالأمن والسلامة ومخاوف على المأوى والغذاء والمعيشة والخدمات الصحية والتعليمية. وبالنسبة للبعض، قد لا تبدو مغادرة المخيم أفضل الخيارات المطروحة على الساحة، فقد تكون هناك فرصة لوصول معونات جديدة إلى المخيم كما ستجد معظم الأسر بضعة وسائل للتعيش. ومن ثم، فمن المهم أن يبدي جميع العاملين بالمخيم فهماً ومشاطرة وجدانية في هذا الخصوص، هذا إلى جانب ما يمكن أن يلعبه العمال المجتمعيون من دور في توفير الطمأنينة والنصيحة والدعم العملي على النحو الملائم.

وقد يتطلب الأمر التشاور مع كل فرد على حده، ومن ثم فينصح بتخصيص بضعة أيام للاستشارة فيما يتعلق بقضايا العودة للأفراد والأسر التي ترغب في طرح أسئلة أو التي تسعى للحصول على معلومات إضافية.

قائمة المراجعة الخاصة بوكالة إدارة المخيم

إنشاء المخيم

- تعاون وكالة إدارة المخيم مع وكالة القيادة القطاعية/العنقودية في إنشاء لجنة تخطيط/تطوير موقع المخيم.
- يشمل الأعضاء الممثلون في لجنة تطوير الموقع ما يلي:
 - ممثلي الحكومة/السلطات المضيفة
 - وكالة القيادة القطاعية/العنقودية
 - وكالة إدارة المخيم
 - الرجال والنساء من السكان النازحين داخلياً
 - الرجال والنساء من المجتمع المضيف
 - الممثلين من القطاعات البرمجية والعملية – أي الصحة والمياه والاصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى والأمن واللوجستيات والتعليم والمعيشة – ومن الوزارات الحكومية المعنية و/أو وكالات الأمم المتحدة و/أو المنظمات غير الحكومية
 - القائمين بعمليات المسح وخبراء نظام تحديد المواقع الجغرافية ومهندسي أنظمة المياه ومهندسي مرافق الصحة العامة وغيرهم من الخبراء الفنيين
- تحليل المعلومات حول مزايا ومساوئ الموقع/المواقع، وذلك قياماً على الاعتبارات التالية:
 - الأمن والسلامة والصحة
 - الاعتبارات الاجتماعية والثقافية
 - موقع وظروف الأرض، بما فيها حجم الأرض ومدى سهولة التوغل فيها والمسافة التي تبعد عنها عن الحدود والموارد المتوافرة.
- التخطيط للتغيرات والاحتمالات المستقبلية مثل وفود أفواج جديدة من النازحين أو التوسع في المخيم.
- التخطيط للمخيم وإنشاءه بشكل يتماشى مع المعايير والمؤشرات الدولية.
- الاستقرار على وسائل تحقيق التطلعات في المستقبل من أجل تحقيق أفضل استفادة من الجوانب الإيجابية والتخفيف من آثار الجوانب المناوئة من الموقع.
- توثيق مميزات ومساوئ المواقع المختارة وأسباب الاختيار النهائي.

- التفكير في الآثار البيئية للمخيم ووضع الخطط التي من شأنها تقليص حجم الخسائر البيئية.
- جعل عملية التخطيط للموقع يبدأ من الأسرة الواحدة ثم الانتقال إلى المستويات الأعلى، مع الاهتمام بشكل خاص بالفئات المعرضة للخطر والفئات ذات الاحتياجات الخاصة.
- تقييم احتياجات الحماية (بما فيها المخاطر التي تتعرض لها النساء اللائي يغادرن المخيم لجمع حطب الوقود).
- استغلال الإرشادات والمعايير وخبرات الأفراد والوكالات لإقامة مخيم كفاء وصحي يتماشى مع القوانين والمعايير الدولية.
- في أوضاع المخيمات المقامة تلقائياً كيفما اتفق، تم إصدار القرارات حول ما يتوجب فعله لإعادة تنظيم أو إعادة توطين المجتمع أو أجزاء منه كما تقضي الضرورة.
- بقاء لجنة تطوير الموقع للتصدي للقضايا الخاصة بالتطوير المرحلي للمخيم.
- كجزء من نظام أكبر للمتابعة والتقييم، يجتمع الأطراف الرئيسيون (ومنهم عديدون من لجنة تطوير الموقع) للحصول على الآراء الخاصة بآثر موقع المخيم وتصميمه على السكان وفريق العاملين والمجتمع المضيف.
- في حالة وجود تباين متنام في الظروف المعيشية بين سكان المخيم والمجتمع المضيف، تقوم وكالة القيادة القطاعية/العنقودية والسلطات ووكالة إدارة المخيم ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالتشاور حول إمكانية تنفيذ المشروعات أو تبادل السلع والخدمات.
- التخطيط لنظام عناوين للمخيم، مع الأخذ في الاعتبار احتياجات سكان المخيم من الأميين.
- التفكير في خطط الإخلاء التدريجي والمغادرة وإغلاق المخيم منذ البداية، بما في ذلك الاتفاقيات المبرمة بخصوص أراضي المخيم والعقود الخدمية وتخزين الوثائق والسرية وإدارة الأصول وتقييم الحلول المستدامة الممكنة.

إغلاق المخيم

- التفكير في خطط الإخلاء التدريجي والمغادرة وإغلاق المخيم منذ البداية.
- تقييم الأوضاع والتأكد من أن قرار عودة السكان نابع من إرادتهم الحرة ودون إرغام.

- ضمان المشاركة والتنسيق بين جميع أصحاب المصالح.
- إطلاق الحملات الإعلامية وتنفيذها لضمان قدرة السكان على الإطلاع على المعلومات الدقيقة والموضوعية والمُحدثة فيما يتعلق بحقائق الأوضاع واللوجستيات وغيرها من الإجراءات.
- دعم الفئات الأكثر عرضة للخطر والأفراد المستضعفين وتأمين الحماية لهم في جميع المراحل، ووضع برامج إعلامية أو تثقيفية خاصة وربطها بمشروعات التنمية الأطول أمداً، وهو ما سيساعد سكان المخيم في الاندماج مرة أخرى عند العودة للوطن.
- تطبيق الإجراءات الإدارية التي تكفل بقاء جميع المستندات إما مع أصحابها قبل مغادرتهم أو مع الوكالات القيادية (القطاعية/العنقودية/المعنية بالحماية) أو المنظمات غير الحكومية أو إعدام هذه المستندات.
- تيسير إجراءات إنهاء التسجيل.
- متابعة عمليات العودة لضمان تحقق شروط السلامة والأمن والكرامة.
- توفير المساعدات والحماية الكافية لأي سكان يفضلون البقاء في المخيم.
- توزيع أصول المخيم وهيكله الأساسية بالعدالة والشفافية المطلوبة فيما يتعلق بالمجتمع المضيف.
- نقل أعمال الصيانة/الرعاية المستقبلية للسلطات أو المجموعات الملائمة.
- تسليم أعمال الصيانة الخاصة بدورات المياه وحفر القمامة ومرافق الاغتسال.
- تعديل أو إنهاء العقود والاتفاقيات الخدمية بالشكل الملائم.
- وضع قائمة بالمخاوف البيئية ووضع الخطط اللازمة للتعامل والتصدي لها.
- توفير المعلومات والدعم لمساعدة سكان المخيم على التعامل مع أشكال انعدام اليقين حول المستقبل؛ وبحيث تتم الإجابة على تساؤلاتهم أو نُصحهم حول المُستقبل.

❗ تتوفر معظم الأدوات والنشرات وغيرها من الوثائق المشار إليها على أسطوانة مجموعة الأدوات (Toolkit CD) والمرفقة بكل كتيب مطبوع. كذلك تم وضع روابط لتحميل الملفات الخاصة بالموضوع من على شبكة الإنترنت.

❗ يمكن توضيح دورة حياة المخيم على النحو التالي:

تخطيط المخيم وإنشاء المخيم إدارة المخيم وصيانة المخيم انتقال المخيم وإغلاق المخيم

يلقي الفصل الخاص بإنشاء المخيم وإغلاق المخيم المدرج في مجموعة أدوات إدارة المخيم الضوء على عدد من القضايا الرئيسية المهمة ويوصي بالإجراءات الملائمة وأفضل الممارسات المتعلقة بأدوار ومسؤوليات وكالة إدارة المخيم. وي طرح الفصل إرشادات عامة تتسم بالشمولية فيما يخص أهم الجوانب والمخاوف المتعلقة بالقطاع بدلاً من توفير المعرفة القطاعية الفنية والتفصيلية المتعمقة - ذلك أن هذا يتجاوز نطاق هذا الكتيب، ولهذا فمن المهم أن يسعى فريق إدارة المخيم إلى الاستزادة بعدد من المراجع والقراءات الأساسية والأدوات من مصادر أخرى، مثل تلك المدرجة في نهاية كل فصل من فصول مجموعة الأدوات.

وثمة مجموعتان جديدتان من الإرشادات يجري العمل على وضعهما حالياً ويمكن استخدامهما إلى جانب مجموعة أدوات إدارة المخيم، وهدفهما توسيع الخبرة الفنية والقطاعية. وبمجرد أن ينتهي العمل عليها في عام ٢٠٠٨، ينبغي على فريق إدارة المخيم أن يعمل على تجهيز نفسه بما يلي:

١. كتيب إرشادات تخطيط المخيمات الذي وضعه مركز المأوى (Shelter Centre) وبدء العمل فيه بالتعاون مع منظمة أطباء بلا حدود، وسيضمن إرشادات توضيحية حول:

- دعم النقل، بما في ذلك محطات الطرق ومراكز الانتقال ومراكز الاستقبال
 - المخيمات المنشأة تلقائياً والمخيمات المخططة، بما في ذلك الفارق بين المخيمات في حالة النازحين نتيجة للصراعات وفي حالة النازحين نتيجة للكوارث الطبيعية وكذلك التصميم وأشكال التوسعة وأعمال التحديث
- المرحلية الموضوعية لتلبية المعايير الدولية.

- اختيار المواقع، بما في ذلك تحديد صلاحية المخيمات المنشأة تلقائياً وتحديد المخاطر وتقييم كل من مجتمع النازحين والمجتمع المضيف وإدارة الموارد الطبيعية
- إعداد الموقع وإجراء المسوحات وترسيم المواقع وأعمال الحفر وتصريف المياه السطحية والحماية البيئية
- تطوير الموقع، بما في ذلك الإنشاء المرحلي للوحدات السكنية والبنى التحتية المجتمعية والخدمات، مثل مراكز التوزيع وتوريدات المياه.

◀◀ لتحميل النسخ الرقمية أو طلب نسخ ورقية، انظر

www.shelterlibrary.org أو أرسل رسالة إلكترونية على العنوان
complanning@sheltercentre.org

٢. كتيب إرشادات إغلاق المخيم، والتي وضعتها شبكة (بروأكت) ومنظمة (كير) الدولية، بالتعاون مع جميع الشركاء في مجموعة تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات، والذي سيغطي المجالات العريضة التالية:
أهمية إغلاق المخيم والأدوار والمسؤوليات المتعلقة به والقرارات الإدارية، بما في ذلك المنهجيات وعمليات التشاور والحماية ونشر المعلومات. والمتطلبات القانونية والسياسية مثل التوثيق والأمن والإدارة وحقوق الملكية والتعويضات. والمحيط الطبيعي للمخيم ووسائل المعيشة، والتي تبحث القضايا الأساسية المتعلقة بالبنى التحتية للمخيم والنفايات والبصمة البيئية للمخيم.

لمزيد من المعلومات عن توقيت توافر المسودات النهائية، رجاء الاتصال ب:
info@proactnetwork.org

- إرشادات سريعة بخصوص المستوطنات الانتقالية أو اختيار موقع المخيم من سريلانكا
- كتاب تمهيدي حول تصميم مخيمات اللاجئين
- مذكرات تدريبية بخصوص تفكيك دورات المياه لـ (ريد آر) (زلزال جنوب آسيا)
- عمليات فنية مُقترحة لتفكيك وإغلاق مواقع النازحين داخلياً من سريلانكا
- القائمة المرجعية لإجراءات التفكيك من سريلانكا
- الإرشادات الخاصة بأفضل الممارسات الخاصة بتفكيك دورات مياه الطوارئ ودورات المياه شبه الدائمة مرتفعة المستوى من باتيكالوا بسريلانكا.
- مصفوفة معايير إقامة الملاجئ والمستوطنات من سريلانكا

Mary B. Andersen, 1999. *Do No Harm: How Aid Can support Peace – or War*

Centre on Housing Rights and Evictions (COHRE). *The Pinheiro Principles – United Nations Principles on Housing and Property Restitution for Refugees and Displaced Persons.*

Centre on Housing Rights and Evictions (COHRE), 2007. *Handbook. Housing and Property Restitution for Refugees and Displaced Persons. Implementing the Pinheiro Principles.*

Tom Corsellis and Antonella Vitale, 2005. *Transitional Settlement, Displaced Populations.*

Jan Davis and Robert Lambert, 2002. *Engineering in Emergencies. A Practical Guide for Relief Workers.*

FAO, IFAD, WFP, 2003. *Working Together, From Emergencies to Sustainable Development.*

Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit (GTZ), 1997. *Concepts and Experiences of Demobilisation and Reintegration of Ex-Combatants.*

Global IDP Project, Refugee Studies Centre, 2000. “Going Home: Land & Property Issues” *Forced Migration Review.*

Global IDP Project, Refugee Studies Centre, 2003. “When Does Internal Displacement End?” *Forced Migration Review*

HURIFO, 2007. *Fostering the Transition in Acholiland*

Internal Displacement Monitoring Centre (IDMC), 2007. *Internal Displacement: Global Overview of Trends and Developments in 2006.*

IDMC, Refugee Law Project, 2006. "Only Peace Can Restore the Confidence of the Displaced".

IDMC, 2006. *In Need of Durable Solutions: The Revolving Door of Internal Displacement in West Africa.*

IDMC, Human Rights Centre Memorial, 2006. *An Uncertain Future: The Challenges of Return and Reintegration for Internally Displaced Persons in the North Caucasus.*

IFRC and Provention Consortium, 2007. *Construction Design, Building Standards and Site Selection.*

Jim Kennedy, 2005. "Challenging camp design guidelines". *Forced Migration Review.*

Land and Equity Movement in Uganda (LEMU), 2007. *Return or Transformation, Land and the Resettlement of IDPs in Northern Uganda.*

OCHA. *An Easy Reference to International Humanitarian Law and Human Rights Law.*

Hugo Slim and Andrew Bonwick, 2005. *Protection – The ALNAP Guide for Humanitarian Agencies.*

The Convention and Protocol Relating to the Status of Refugees, 1951 and 1967.

The Do No Harm Project, 2004. The Do No Harm Handbook

The Guiding Principles on Internal Displacement

The Sphere Project, 2004. Humanitarian Charter and Minimum Standards in Disaster Response.

The Universal Declaration of Human Rights, 1948

UN-HABITAT, SUDP, Bosasso- Guidelines for the Planning and Upgrading of IDP Settlements (1 & 2)

UNHCR, 1996. Handbook. Voluntary Repatriation: International Protection

UNHCR, 1998. Resettlement Handbook.

UNHCR. 2004. Handbook for Repatriation and Reintegration Activities.

UNHCR, 2006, "Looking to the Future", chapter 8, The State of the World's Refugees: Displacement in the New Millennium.

UNHCR, 2007. Handbook for Emergencies.